

PROVISIONAL

A/47/PV.85
17 June 1996

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الإثنين، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٠/٠٠

(سري لانكا)

السيد كالباجي
(نائب الرئيس)الرئيس:المحتويات

الانزلاق الطيني في بوليفيا وزلزال اندونيسيا

العلم والسلام: تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٠]

آثار الإشعاع الذري: تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧١]

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية: تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٢]

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات، وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza من المحضر.

١ (أ - ي)

المحتويات (تابع)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٣]

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٤]

دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات [٧٥]:

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

المسائل المتصلة بالإعلام [٧٦]:

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة: تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٧]

منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي: مشروع قرار [٧٦]

مسائل حقوق الإنسان [٩٧]

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحريات الأساسية

مراسم افتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم: مشروع قرار

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كالباجي (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

الانزلاق الطيني في بوليفيا وزلزال اندونيسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب، بالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة، لبوليفيا، حكومة وشعبا، بمناسبة الانزلاق الطيني الضخم الذي عصفت بها مؤخرا، وكذلك إلى اندونيسيا، حكومة وشعبا، بمناسبة الزلزال الذي عصفت بها مؤخرا، عن عميق تعاطفنا معهما بمناسبة هاتين الكارثتين اللتين سببتا خسائر مأساوية في الأرواح، فضلا عن أضرار مادية واسعة النطاق. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه معهما، وأن يستجيب بسخاء وبشكل فوري لأي طلب للمساعدة.

السيد أوسيو باستيلوس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن حكومة وشعب بوليفيا، أود أن أعرب عن خالص شكرنا لكم، سيدي الرئيس، وللمجتمع الدولي برمته على كلمات التضامن التي أعربتم عنها بمناسبة المأساة الأخيرة التي حلت ببلدي، حيث أدى الانزلاق الطيني الناجم عن الأمطار الجارفة إلى دفن مدينة ليبي في مقاطعة لاركاخا تحت أطنان من الطين والحجارة، مما أدى إلى مقتل ما يزيد على ٢٠٠ شخص من العاملين بالمناجم، وإصابة مئات آخرين، فضلا عن أضرار مادية جسيمة. وقد أعلنت حكومة بلدي هذه المنطقة منطقة كوارث.

وأود أيضا أن أعرب عن الشكر على كلمات التعاطف التي أعرب عنها كل الذين بعثوا برسائل دعم في الأيام الأخيرة. وكل هذا يشجعنا ويعمق ثقتنا في التضامن الدولي، ويعزز أواصر الصداقة التي توحد بين شعوبنا.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب اندونيسيا، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا الصادق لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء الأمم المتحدة كافة على مشاعر التعاطف العميق المعرب عنها فيما يتصل بالزلزال الذي عصفت أمس بجزيرة فلوريز في مقاطعة نوساتينغا الشرقية.

ولئن كان حجم الخسائر في الأرواح والدمار في الممتلكات لم يحدد بعد تحديدا كاملا، فإنه يتضح من التقارير الأولية أن عدة مئات من الأشخاص قد لقوا حتفهم، وأن عمال الإنقاذ ما زالوا يبحثون عن الناجين. وقد اكتسحت أمواج المحيط قرى ساحلية بأكملها، وأحدثت أضرارا بالغة تتمثل في تحطيم العديد من المباني والمساكن، فضلا عن المدارس والمساجد والكنائس. ويحدونا الأمل في أن تبذل جهود إغاثة كافية لمساعدة المتضررين.

وسوف أنقل فورا المشاعر التي تم التعبير عنها بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة إلى الحكومة والشعب في اندونيسيا وإلى الأسر المنكوبة على وجه الخصوص.

بنود جدول الأعمال من ٧٠ إلى ٧٧

العلم والسلام: تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/608)

آثار الإشعاع الذري: تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/609)

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية: تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/610)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/611)

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/612)
دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات:

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/613)؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/770).

المسائل المتصلة بالإعلام:

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/614).

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/771).

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة: تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/615)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أُطلب إلى مقرر اللجنة السياسية الخاصة أن يعرض تقارير اللجنة السياسية الخاصة في مداخلة واحدة.

السيد شفتشنيكو (أوكرانيا)، مقرر اللجنة السياسية الخاصة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة هذا الصباح ثمانية تقارير للجنة السياسية الخاصة للنظر فيها. التقرير الأول، المعروف على الجمعية العامة في الوثيقة A/47/608، يتصل بالبند ٧٠ من جدول الأعمال "العلم والسلام". وقد خصصت اللجنة جلسة واحدة لهذا البند. وبناء على اقتراح من وفد كوستاريكا، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع مقرر مقدم من ستة وفود. ونوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر هذا الذي يرد في الفقرة ٦ من التقرير.

التقرير التالي يرد في الوثيقة A/47/609، وهو يتصل بالبند ٧١ من جدول الأعمال المعنون "آثار الإشعاع الذري". وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستين، وبعد أن استمعت إلى ١٦ متكلما في المناقشة العامة، اعتمدت، دون تصويت، مشروع قرار مقدم من ٣٦ وفدا. ونوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا، الذي يرد في الفقرة ٩ من التقرير.

ويتصل التقرير الثالث الذي يشرفني عرضه اليوم بالبند ٧٢ من جدول الأعمال "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية"، وهو يرد في الوثيقة A/47/610. وقد خصصت اللجنة السياسية الخاصة أربع جلسات للنظر في هذا البند. وبعد أن استمعت اللجنة إلى ٢٨ متكلما في المناقشة العامة، اعتمدت دون تصويت، مشروع قرارين: أحدهما بعنوان "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية"، والآخر - وهو مستحدث في هذه السنة - عنوانه "المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي". ويرد مشروعا القرارين هذان في الفقرة ١٢ من التقرير، ونوصي الجمعية العامة باعتمادهما.

ويرد التقرير الرابع في الوثيقة A/47/611. وهو يتصل بالبند ٧٣ من جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". وقد أجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن هذا البند في خمس جلسات. ونوصي الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات الأحد عشر التي ترد

في الفقرة ٣٧ من التقرير. ومن بين مشاريع القرارات تلك اعتمد مشروعاً قرارين دون تصويت، بينما اعتمدت المشاريع الأخرى بالتصويت المسجل.

تقرير اللجنة السياسية الخاصة بالبنء ٧٤ من جدول الأعمال "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، يرد في الوثيقة A/47/612. وقد خصصت اللجنة السياسية الخاصة أربع جلسات لمناقشة هذا البنء. ويرد في الفقرة ٢٤ من التقرير ٧ مشاريع قرارات، اعتمدت جميعها بالتصويت المسجل، ونوصي الجمعية العامة باعتمادها.

التقرير التالي الذي يرد في الوثيقة A/47/613 يتصل بالبنء ٧٥ من جدول الأعمال، وعنوانه "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات". وقد نظرت اللجنة في هذا البنء في ست جلسات. وبعد أن استمعت إلى ٥١ بياناً في المناقشة العامة، اعتمدت مشروعاً قرارين دون تصويت - أحدهما بعنوان "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات"، والآخر بشأن "حماية أفراد قوات حفظ السلم". ويرد مشروعاً القرارين في الفقرة ٢٠ من التقرير، ونوصي الجمعية العامة باعتمادهما.

وإذ ننتقل إلى البنء ٧٦ من جدول الأعمال "المسائل المتصلة بالإعلام"، فإن تقرير اللجنة بشأنه يرد في الوثيقة A/47/614. وقد عقدت ست جلسات للنظر في هذا البنء، واشترك في المناقشة العامة بشأنه ٤٣ متكلماً. وقدم رئيس لجنة الإعلام بالإنابة، باسم هيئة المكتب، مشروعاً قرارين اعتمدتهما اللجنة السياسية الخاصة. ويرد مشروعاً القرارين في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة السياسية الخاصة، ونوصي الجمعية العامة باعتمادهما. وعلاوة على ذلك، تورد اللجنة السياسية الخاصة كذلك، في الفقرة ١٢ من تقريرها، توصية بأن تقرر الجمعية العامة زيادة عضوية لجنة الإعلام من ٧٩ عضواً إلى ٨١ عضواً، وأن تعين جمهورية كوريا والسنغال في تلك اللجنة.

وأخيراً، أعرض تقرير اللجنة بشأن البنء ٧٧ من جدول الأعمال "مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة"، الوارد في الوثيقة A/47/615. وللأسباب الموضحة في الفقرة ٣ من التقرير، توصي اللجنة السياسية الخاصة الجمعية العامة بإدراج هذا البنء في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة السياسية الخاصة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

A/47/PV.85

5 (a)

-٦-

٥/ي و/جو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستقتصر البيانات، إذن، على تعليق التصويت.

وقد تسنى، في اللجنة السياسية الخاصة، توضيح مواقف الوفود من مختلف توصيات اللجنة، كما أنها تتجلى في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للفقرة ٧ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".
وهل لي أن أذكر الوفود كذلك، بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا تحدد مدة تعليق التصويت بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة السياسية الخاصة، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنمضي في التصويت على النحو الذي اتبعته اللجنة السياسية الخاصة، ما لم تكن الوفود قد أخطرت الأمانة العامة بغير ذلك. وهذا يعني أنه حيثما أجري تصويت مسجل أو منفصل فإننا سنفعل نفس الشيء. ويحدوني الأمل أيضا أن نعتد، دون تصويت، التوصيات التي اعتمدها اللجنة السياسية الخاصة دون تصويت.

ونبدأ أولا بتقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/608) بشأن البند ٧٠ من جدول الأعمال، "العلم والسلام".

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٦ من تقريرها.

ولقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع المقرر دون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر

في البند ٧٠ من جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننظر الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/609)

بشأن البند ٧١ من جدول الأعمال، "آثار الإشعاع الذري".

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٩

من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في

أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٦/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر

في البند ٧١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أوجه انتباه الممثلين الآن إلى تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(A/47/610) بشأن البند ٧٢ من جدول الأعمال "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض

السلمية".

ستبت الجمعية العامة في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة

١٢ من تقريرها.

مشروع القرار الأول "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية" اعتمده

اللجنة السياسية الخاصة دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس

الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٧/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة أيضا مشروع القرار الثاني "المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي" دون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٨/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم النظر في البند ٧٢ من جدول أعمالها؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/611) بشأن البند ٧٣ من جدول الأعمال "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

ستبت الجمعية العامة في ١١ مشروع قرار أوصت بها اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٣٧ من تقريرها. وبعد الانتهاء من كل التصويتات ستتاح الفرصة للممثلين لتعليل تصويتهم.

أطرح للتصويت أولا مشروع القرار ألف "تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، الكامبيون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا شيء.

المتنعون: دومينيكا، اسرائيل.

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ ألف)*.

* وبعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغانا، وغينيا، ونيكاراغوا الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار "باء" معنون "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

وقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار هذا دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار "باء" (القرار ٦٩/٤٧ بء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أما مشروع القرار "جيم" المعنون "تقديم المساعدة الى النازحين نتيجة للأعمال العدائية التي وقعت في حزيران/يونيه وبعد ذلك"، فقد اعتمد أيضا دون تصويت.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار "جيم" (القرار ٦٩/٤٧ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك الى مشروع القرار "دال" المعنون "الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان،

البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة

والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون،

كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا،

قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي،

دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون،

غامبيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي،

هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا،

إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: اسرايل.

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ دال)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أما مشروع القرار "هاء" فهو معنون "اللاجئون الفلسطينيون

في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرايل منذ عام ١٩٦٧".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون

وطاجيكستان وعمان وغانا وغينيا ونيكارغوا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، الكامبيون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: لا أحد.

A/47/PV.85

13

-١٤-

٦/مح/ب.ع

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين (القرار ٦٩/٤٧ هاء)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار "واو" معنون "استئناف توزيع المؤن على

اللاجئين الفلسطينيين".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش،

بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا،

البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكامبيون، تشاد، شيلي، الصين،

كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، غابون، غامبيا،

غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا،

ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي،

ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب،

موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو،

الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سان تومي

وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان،

سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو،

تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا،

فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون

وطاجيكستان وعمان وغانا وغينيا ونيكارغوا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

المعارضون: استراليا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، آيسلندا،

أيرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا،
النرويج، البرتغال، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، النمسا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، اليونان، لختنشتاين،

جزر مارشال، بولندا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،
ساموا، اسبانيا.

اعتمد مشروع القرار واو بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٢٤ صوتا، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ واو)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نصل الآن الى مشروع القرار "زاي" المعنون "عودة السكان

واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش،

بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني
دار السلام، بوركينا فاسو، الكامبيرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر،
كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،
جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، غابون، غامبيا، اليونان، غرينادا،
غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا،

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون

وطاجيكستان وعمان وغانا وغينيا ونيكارغوا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي،
ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب،
موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو،
الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية
السعودية، السنغال، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،
الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،
أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن،
زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا،
الدانمرك، دومينيكا، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا،
إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، هولندا، نيوزيلندا،
النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا،
سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، السويد، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار زاي بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٣٧ عضوا عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ زاي)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نصل بعد ذلك الى مشروع القرار "حاء" المعنون "الإيرادات

الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين".

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون

وطاجيكستان وعمان وغانا وغينيا ونيكارغوا وهنغاريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، غابون، غامبيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

المتنعون:

ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، دومينيكا، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، السويد، توغو، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار حاء بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل صوتين، مع امتناع ٣٩ عضوا عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ حاء)*.

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون وطاجيكستان وعمان وغانا وغينيا ونيكارغوا الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

A/47/PV.85
18-20

-٢١-

٧/أل/هق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك الى مشروع القرار طاء، المعنون "حماية

اللاجئين الفلسطينيين".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا،

أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان،

بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا

فاصو، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت

ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،

الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فنلندا،

فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي،

هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا،

ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا،

لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا،

موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا،

نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،

البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا،

سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية

السعودية، السنغال، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،

السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،

أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا،

فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار طاء بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ طاء)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبت الآن في مشروع القرار ياء، المعنون "جامعة القدس

لللاجئين الفلسطينيين".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا،

أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان،

بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا

فاصو، الكامبيرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت

ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،

الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فنلندا،

فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي،

هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا،

ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا،

لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا،

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وسيراليون،

وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغانا، وغينيا، ونيكاراغوا، الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار ياء بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت

(القرار ٦٩/٤٧ ياء)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ونصل أخيرا، الى مشروع القرار كاف المعنون، "حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية وصيانة أمن مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغانا، وغينيا، ونيكاراغوا، الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار كاف بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوتين (القرار ٦٩/٤٧ كاف)*.

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وطاجيكستان،

والعراق، وعمان، وغانا، وغينيا، ونيكاراغوا، الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها

في البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/612)

بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة". وستبت الجمعية العامة في سبعة مشاريع قرارات، من ألف الى زاي، أوصت بها اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٧٤ من تقريرها.

وبعد إجراء جميع التصويتات، سيعطى الممثلون فرصة أخرى لتعليل تصويتهم.

تبت الجمعية العامة أولاً في مشروع القرار ألف.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوتان، البوسنة

والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، تشاد، شيلي،

الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،

جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غينيا -

بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)،

الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية

الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب،

موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين،

قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية،

السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجماهيرية العربية

السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية

المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، جزر مارشال، رومانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.
المتنعون: ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بلغاريا، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كوت ديفوار، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، دومينيكا، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليبيريا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، اسبانيا، سورينام، السويد، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت

(القرار ٧٠/٤٧ ألف)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع القرار باء.

طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ١ من المنطوق. هل هناك أي اعتراض على ذلك الطلب؟
لعدم وجود اعتراض، أترح هذه الفقرة للتصويت أولا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو،

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت كيتس ونيفيس، وطاجيكستان،

والعراق، وغانا، وغينيا، ونيكاراغوا، الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد ملاوي الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، أثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون: اسرائيل.

الممتنعون: بوليفيا.

أبقيت الفقرة ١ بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع عضو واحد عن التصويت*.

* بعد ذلك أبلغت وفود بوليفيا، وطاجيكستان، والعراق، وغانا، وغينيا، ونيكاراغوا الأمانة

العامّة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار باء في مجموعه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل.

الممتنعون: كوت ديفوار، ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الامريكية.

اعتمد مشروع القرار باء في مجموعه بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤ أعضاء

عن التصويت (القرار ٧٠/٤٧ باء)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أوجه انتباه الأعضاء الآن الى مشروع القرار جيم.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا،

أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان،

بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،

بوركينافاسو، الكامبيون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين،

كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا،

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر،

السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان،

غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند،

اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا،

الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،

* بعد ذلك أبلغت وفود سانت كيتس ونيفيس وطاجيكستان والعراق وغانا وغينيا ونيكاراغوا

الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل.

المتنعون: ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الامريكية.

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت

(القرار ٧٠/٤٧ جيم)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع القرار دال.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

* بعد ذلك أبلغت وفود سانت كيتس ونيفيس، وطاجيكستان والعراق وغانا وغينيا ونيكاراغوا

الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت

(القرار ٧٠/٤٧ دال)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار هاء.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا،

أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان،

بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،

بوركينافاسو، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين،

كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص،

تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا،

أكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا،

اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند،

اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا،

الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،

ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا،

المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا،

النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،

* بعد ذلك أبلغت وفود سانت كيتس ونيفيس، وطاجيكستان والعراق وغانا وغينيا ونيكاراغوا

الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، راندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرايل.

المتنعون: ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الامريكية.

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت

(القرار ٧٠/٤٧ هاء)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار واو.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا،

أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان،

بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،

بوركينافاسو، الكامبيرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين،

كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور،

* بعد ذلك أبلغت وفود سانت كيتس ونيفيس، وطاجيكستان والعراق وغانا وغينيا ونيكاراغوا

الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا
 بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران
 (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان،
 الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية
 الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر
 مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار،
 ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما،
 باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،
 رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال،
 سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،
 السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،
 أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة،
 أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل.

الممتنعون: كوت ديفوار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة
 الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار واو بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت

(القرار ٧٠/٤٧ واو)*.

* بعد ذلك أبلغت وفود سانت كيتس ونيفيس وطاجيكستان والعراق وغانا وغينيا ونيكاراغوا

الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح للتصويت، أخيرا، مشروع القرار زاي.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: كندا، كوت ديفوار، ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار زاي بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت

(القرار ٧٠/٤٧ زاي)*.

* بعد ذلك أبلغت وفود سانت كيتس ونيفيس وطاجيكستان والعراق وغانا وغينيا ونيكاراغوا

الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية الذي يرغب في التكلم تعليلاً للتصويت.

السيد جليان (الجماهيرية العربية الليبية): يود وفد بلادي، في الوقت الذي صوت فيه يوم الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، لصالح كافة مشاريع القرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، وتصويته اليوم لصالح كافة القرارات الخاصة بقضية فلسطين في اللجنة السياسية الخاصة، أن يبدي تحفظه على أي إشارة تنطوي على اعتراف ضمني أو صريح بالكيان الصهيوني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٤ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننظر الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/613) عن البند ٧٥ من جدول الأعمال "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات." وتبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٢٠ من تقريرها.

مشروع القرار الأول عنوانه "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات".

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار، في الوثيقة A/47/770.

اعتمد مشروع القرار الأول في اللجنة السياسية الخاصة دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٧١/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني المعنون "حماية أفراد قوات حفظ السلم" اعتمده اللجنة السياسية الخاصة أيضاً دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٧٢/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند ٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/614) بشأن البند ٧٦ من جدول الأعمال "المسائل المتصلة بالإعلام".

وأمام الجمعية مشروعا قرارين، ألف وباء، أوصت بهما اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١١ من تقريرها، ومشروع مقرر أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١٢ من ذلك التقرير. وتشعر الجمعية الآن في النظر في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة السياسية الخاصة. وستبت الجمعية أولا في مشروع القرار ألف، المعنون "الإعلام في خدمة البشرية". لقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار ألف دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٧٣/٤٧ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عنوان مشروع القرار باء "سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية". ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة (A/47/771).

اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار باء دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن حذوها؟

اعتمد مشروع القرار باء (القرار ٧٣/٤٧ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وتبت الجمعية الآن في مشروع المقرر المعنون "زيادة عدد أعضاء لجنة الإعلام".

لقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام

نظرها في البند ٧٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/615)

بشأن البند ٧٧ من جدول الأعمال "مسألة تموين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة".

وتوصي اللجنة السياسية الخاصة، في الفقرة ٥ من تقريرها، بأن تدرج الجمعية العامة البند المعنون

"مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين.

وفي حالة عدم وجود اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

اعتمدت التوصية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام

نظرها في البند ٧٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع

تقارير اللجنة السياسية الخاصة.

البند ٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي: مشروع قرار (A/47/L.24/Rev.1)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أذكّر الأعضاء بأن مناقشة ذلك البند جرت في الجلسة

العامّة الثالثة والسبعين المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أعلن أن المغرب قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/47/L.24/Rev.1.

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر - نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس

ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/47/L.24/Rev.1 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٧٤/٤٧)*

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت.

هل لي أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يقتصر تعليق التصويت على ١٠ دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

الآنسة منديز (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أيدت البرتغال مشروع القرار A/47/L.24/Rev.1 الذي اعتمدت تواتر والمتعلق بمنطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لمقدمي مشروع القرار على تفهمهم للشواغل التي أعربت عنها وفود كثيرة، وعلى أخذهم تلك الشواغل في الاعتبار في الصياغة النهائية للقرار.

إن ظهور اتجاهات إيجابية جديدة في العلاقات الدولية لم تؤد بعد إلى التوصل إلى حلول دائمة لجميع الصراعات الإقليمية. ومن هنا، تظل الترتيبات الإقليمية من النوع المطروح الآن على الجمعية ذات أهمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

* بعد ذلك، أبلغت وفود الرأس الأخضر، وشيلي، وطاجيكستان، وغينيا، وهنغاريا الأمانة العامة

بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

وتتسم الصلات التاريخية العريقة التي تربط البرتغال بهذه المنطقة من العالم، حيث توجد الأغلبية العظمى من البلدان الناطقة بالبرتغالية، بأقصى درجة من الأهمية بالنسبة لنا. ويطيب لنا أن نرحب، على الأخص، بورود إشارة إلى أنغولا، وبتكرار التأكيد على أهمية احترام جميع الالتزامات التي قطعتها كل الأطراف في اتفاقات بيسس. وترى البرتغال أن الاستقرار في المنطقة يتوقف على إرساء السلم في أنغولا الذي، بدوره، لا يمكن تحقيقه إلا بالمحافظة على التزامات اتفاقات السلام.

ومع ذلك، ففيما يتعلق بمشروع القرار A/47/L.24/Rev.1، ما زلنا على تحفظاتنا التي أعربنا عنها في الماضي، نظراً لأنه لم توضع حدود جغرافية واضحة لمنطقة السلم. كذلك لم تحدد بدقة طبيعة الالتزامات التي تتحملها الدول ذات الصلة. ونرى أن معالجة هذه الأمور كانت كفيلاً بتحسين القرار.

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تفتنم هذه الفرصة لكي تعلق السبب الذي لم يترك لها خياراً، للأسف، سوى أن تصوت مرة أخرى ضد مشروع القرار المتعلق بهذا البند. ومع ذلك، فإننا، أولاً، نشكر مقدمي مشروع القرار على محاولتهم المخلصة لمعالجة أحد مشاغلنا الأساسية ألا وهو حرية الملاحة المشار إليها في الفقرة ٤ من المنطوق. إلا أن القرار، في ضوء المطالب الإقليمية لبعض الدول في المنطقة، لا يحمي على النحو الكافي حرية الملاحة والعبور الجوي وكذلك حق المرور البريء في المياه والبحار الإقليمية، المقرر بمقتضى القانون الدولي العرفي. وما برحت حكومتي تشعر بالقلق لأن قرار عام ١٩٨٦ الكامن في جذور هذه المسألة، يوهم بأنه ينشئ منطقة سلم معترفاً بها دولياً لمجرد أن الجمعية العامة أمرت بذلك. والقرار الحالي لا يعالج ذلك القلق. وتعتقد الولايات المتحدة أن مناطق السلم لا يمكن إنشاؤها إلا عن طريق المفاوضات التعددية فيما بين الأطراف المعنية. وفيما يتعلق بهذه الحالة لم تجر أية مفاوضات من هذا النوع. كما نلاحظ أيضاً أن القرار يشير إلى المنطقة المقترحة بصيغة الحاضر، مما يعني ضمناً أنها موجودة بالفعل.

ويتمثل ثالث مشاغلنا في أن القرار يشير إلى عدد من المسائل، مثل النفايات الخطرة، والمساعدات الإنمائية وطرق الصيد، وهي مسائل ليس لها علاقة تذكر بموضوع القرار.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في

البند ٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسائل حقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحريات الأساسية

مراسم افتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم: مشروع قرار (A/47/L.33)

السيد إسبينوزا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نحتفل بافتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، وأيضاً بمنح جائزة نوبل للسلام للناشطة الاجتماعية البارزة السيدة ريغوبرتا مينتشو اعترافاً بأعمالها الجديرة بالثناء. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر الأمين العام على كل ما بذله من أجل السكان الأصليين.

واليوم، لا يمكن فصل التنوع الثقافي عن المجتمع. وعلى الرغم من أن التحضر قد غيرَ الثقافات، فإنه لم يقض على الاختلافات الثقافية. ويمكن أن يظهر ذلك على نحو لا لبس فيه في الأحداث التي وقعت مؤخراً في أشد القارات تحضراً في العالم، حيث اتضح أن ذلك التنوع يتسم بأهمية سياسية عليا. وعلاوة على ذلك، إن التغييرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي نشهدها اليوم حفزت الهجرة العالمية صوب عدد معين من أكثر البلدان تنمية، مما يزيد من تنوعها الثقافي. وداخل البلدان ذات السكان الأصليين حفزت أيضاً هجرة جزء من أولئك السكان إلى المدن. إن إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد يجعلنا على صلة متواترة بثقافات تختلف عن ثقافتنا.

والسكان في البلدان المتقدمة النمو، التي اعتبرت لأمد طويل بوتقة انصهار حقيقية للثقافات، يتألفون الآن من مجموعات من الثقافات المتنوعة، ترغب في أن تظل على هذه الحالة من التنوع. إن التنوع الثقافي حقيقة واقعة تنمو وتزدهر في جميع أنحاء العالم، وهو يوفر بالضرورة فرصاً جديدة للسكان الأصليين في مختلف البلدان. غير أن مجرد الاعتراف بذلك التنوع يمكن أن يفضي إلى العزلة - أو الأسوأ من ذلك، إلى المجابهة بين السكان - ما لم يرسخ الحوار بين الثقافات.

وثقافات السكان الأصليين لديها طرقها الخاصة بها لتوليد المعرفة، تقوم على مبادئ تختلف بدرجة كبيرة عن المبادئ التي أدت، على سبيل المثال، إلى ظهور نظرية المعرفة الأوروبية. ويتولد عن هذا فرصة وصعوبة في آن واحد. فهي فرصة لأن هذه الشعوب قد ظلت على قيد الحياة في ظل ظروف غير مؤاتية إلى حد بعيد بفضل القوة التي تنطوي عليها تلك المعارف. وهي تُشكل صعوبة لأن الحوار بين الثقافات سيكون معقداً.

وتعيش أغلبية السكان الأصليين في فقر. ولكن كلمتي "أصليين" و "فقراء" غير مترادفتين؛ فإذا ما عاشت الأغلبية في فقر مدقع في أغلب الأحوال، فإن ذلك لا يرجع إلى ثقافتها، وإنما إلى العمليات التاريخية التي استبعدتها. وفي الواقع، تشتمل ثقافتها على أشكال من التنظيم والإنتاج تُعد، في ظل ظروف متكافئة، في مركز متفوق على الأشكال السائدة الآن؛ وتشتمل هذه الأشكال على احترام التوازن الأيكولوجي. ولا يحتاج السكان الأصليون إلى التخلي عن ثقافتهم لتحسين مستوى معيشتهم. إن هذا الأمر لم يفهم على النحو الكافي حتى الآن؛ إن هذا الافتقار إلى الفهم يتجلى في ممارسة شكل من التمييز ضد هؤلاء الناس.

وأمنية السكان الأصليين هي أن يظلوا أصليين؛ وهم يدعون بامتلاك الحق في الاحتفاظ باختلافاتهم الثقافية. وهم لا يطلبون معاملة خاصة، ولكن معاملة متكافئة مع حقهم في الاحتفاظ باختلافاتهم الثقافية. وهم يطالبون بهذا قولاً وعملاً في كل المناطق. ومن ثم، ينبغي أن نضع صكوكاً قانونية على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد صادقت المكسيك على الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية، المتعلقة بالسكان الأصليين؛ ونحن نرى أنه ينبغي للحكومات الأخرى أيضاً أن تنظر في التصديق عليها.

وينبغي مواصلة العمل بشأن مشروع إعلان حقوق السكان الأصليين الذي تقوم الأمم المتحدة الآن بإعداده، إلى أن يُعرض في وثيقة أمام الجمعية العامة للاعتماد. ويتطلب الاقتراح المزيد من البحث، ولكننا نرى أن المشروع في شكله الحالي يتضمن العديد من العناصر التي تستجيب إلى دعاوي السكان الأصليين. وقد عدل الدستور المكسيكي هذا العام للاعتراف بحقوق السكان الأصليين. وذلك الإصلاح نقطة البداية لعملية تشريعية طويلة سيجري الاضطلاع بها بمشاركة متزايدة من جانب سكاننا الأصليين لكي

تتواءم القوانين مع الخصائص المحددة لمختلف مناطقنا. ونحن نعكف الآن على وضع القوانين الفرعية المقترحة لهذه الإصلاحات الدستورية.

وفي المكسيك وفي مختلف مناطقها، أعرب السكان الأصليون مرارا وتكرارا عن رغبتهم في أن يصبحوا أفضل تنظيما. ولذلك فقد استجابوا استجابة وافية للبدل الذي قدمه برنامج التضامن الوطني، الذي ينفذ السياسة الاجتماعية للحكومة. ولم يوضع هذا البرنامج فقط لسكاننا الأصليين باعتباره أحد أهدافهم ذات الأولوية، ولكن استوحيناها من عاداتهم في الدعم المتبادل فيما بينهم. ويعترف البرنامج بهم بوصفهم أصحاب الدعوة الرئيسيين في مناطقهم. وأحد المبادئ الأساسية للبرنامج هو احترام رغبات الأفراد والمجتمعات المحلية، واحترام مبادراتهم، والطرق التي ينظمون بها أنفسهم بغية تنفيذ تلك المبادرات. إن التنوع الذي تمثله ٥٦ مجموعة من مجموعات السكان الأصليين من المكسيك يظهر في دعاويهم وفي نهجهم البديلة التي يتبعونها لتحقيقها.

وثمة مبدأ آخر هو تشجيع تنظيم المجتمعات المحلية ومشاركتها في تحديد الأنشطة والاضطلاع بها والإشراف عليها وتقييمها. ولتحقيق ذلك، ينبغي لها أن تساهم بالأيدي العاملة من أفرادها وبالموارد من المناطق الخاصة بها.

والمبدأ الثالث هو المسؤولية المشتركة، وفيها يمكن لمختلف الأفراد والكيانات المعنية التحديد الواضح للتعاون الذي يقدمونه والتمويل الذي يساهمون به.

والمبدأ الرابع هو الإدارة الآمنة والفعالة للموارد، حتى يعلم جميع الأفراد والمجتمعات المحلية المعنية الطريقة التي تستخدم بها هذه الموارد.

ويتجلى هذا في صناديق التضامن الإقليمية التي تجمع بين المجتمعات المحلية والمنظمات. وهذه تنتخب ممثلين في جمعية ما. ويتلقى كل صندوق تمويله من الحكومة؛ وتقترح المجتمعات المحلية والمنظمات المشاريع اللازمة للاستفادة من هذه الأموال؛ وتحدد الجمعية ما ينبغي دعمه. وتعود الموارد الزائدة إلى المجتمعات المحلية والمنظمات المؤسسة، وترد إلى الصندوق لتمويل مشاريع أخرى. وتتمتع صناديق التضامن الإقليمي هذه بمساعدات تقنية من الخارج.

وفي عام ١٩٩٠، أنشئ صندوق تضامن إقليميا؛ وفي عام ١٩٩١، أضيف إليها ٢٥ صندوقا آخر؛ وفي عام ١٩٩٢، أنشئ ٢٨ صندوقا إضافيا. وتضم الـ ١٢٨ صندوقا أكثر من ٢ ٠٠٠ مجتمع محلي ومنظمة، وتمثل ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ عضو من السكان الأصليين. وتم تزويد الصناديق بما يبلغ مجموعه ٨٦ مليون دولار؛ واستثمرت هذه الأموال في ٢ ٠٥٠ مشروعا. ويزداد الطلب بطبيعة الحال على التمويل.

وتصور الحالة الخاصة بالأطباء من أبناء السكان الأصليين هذه الرغبة في أن يصبحوا منظمين. إذ يوفر هؤلاء الأطباء بمعارفهم الغزيرة الرعاية الطبية في مناطق لا يجد فيها المرضى أي بدائل. وقد أنشأ هؤلاء الأطباء المجلس الوطني للطب التقليدي، بعضوية تزيد عن ٣ ٠٠٠ طبيب. ووضع المجلس برنامج الطب التقليدي الذي عرّض مؤخرا على أعلى السلطات الحكومية. وقد تلقى المجلس ردا إيجابيا على طلبه بإصدار تشريع يعترف بهذا الشكل من علوم الطب. وقد حصل المجلس أيضا على الإعراب عن الرغبة في إقامة صندوق للطب التقليدي، وإصدار أوراق اعتماد للأطباء من أبناء السكان الأصليين.

هذه المنظمة طريقة للجمع بين النوعين من الطب - النوع الأصلي والنوع غير الأصلي - وتوفير عناية صحية أفضل للسكان.

وعلاوة على ذلك إن الاحتياجات من النباتات الطبية تجعل من الضروري إنشاء حدائق لزراعتها، وهذا يسهم أيضا في الحفاظ على التنوع الاحيائي للمناطق.

وإن المجتمع مدين بدين هائل للشعوب الأصلية، وينبغي بذل جهود متواصلة ومكثفة، بالتعاون معها، لتسديد هذا الدين.

وسأنهى كلمتي باقتباس من خطاب كارلوس ساليناس دي غورتاري، رئيس المكسيك:

"التضامن مفهوم سخي ليس فيه أي أثر للنزعة الأبوية. وهو يعني الاحترام والاعتراف والارتباط والتعاون وفوق كل شيء - المسؤولية المشتركة. هذا ما نريد أن نقدمه: تضامن ملتزم ومسؤول مسؤولية مشتركة مع الشعوب المكسيكية الأصلية؛ ليس وعودا زائفة، وإنما أمل راسخ في أن نقوم كلنا مجتمعين بتصحيح إجحاف تاريخي بغية إيجاد مستقبل أفضل."

السيدة ليمجوكو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكركم سيدي على إتاحتكم لي شرف وفرصة التحدث في هذه الجلسة العامة المعقودة خصيصا لإعلان سنة ١٩٩٣ سنة الأمم المتحدة الدولية للشعوب الأصلية في العالم.

إن الفلبين موطن لكثير من المجموعات الأصلية. فالنسيج الجغرافي للبلد، الذي يضم ٧٠٠٠ جزيرة، بين كبيرة وصغيرة، تسبب في تنوع المجموعات الأصلية، ولكل منها ثقافتها التقليدية، ولكنها مع ذلك متصلة بعضها ببعض.

هناك حكاية طريفة في الأدب الشعبي الفلبيني عن الطريقة التي أصبحت بها الجزر الفلبينية مأهولة. يقول الكبار في السن إنه بعد فيضان عظيم كان طائر وحيد يطير جيئة وذهابا فوق الماء بحثا عن شيء يابس يحط عليه. فرأى من بعد جذع شجرة بارزا من الماء. فشد الطير عزمه وطار باتجاه جذع الشجرة، الذي كان تيار الماء يجرفه بسرعة نحو ما بدا أنه أرض يابسة. وبعد برهة قصيرة ارتطم الجذع بالأرض فسمع له دوي كالرعد. وفجأة سمع الطائر الصغير أصواتا تنطلق من داخل الشجرة، فراح ينقر بمنقاره الحاد جذع الشجرة حتى شقه. ولدهشته خرج من جوع الشجرة الرطب مخلوقان غريبان، كان أحدهما طويلا قويا والثاني جميلا ذا شعر طويل متهدل. وكان المخلوق القوي، ملاكاس، والمخلوق الجميل،

مغاندا، أول رجل وامرأة في الفلبين. وأنجبا أولادا كثيرين، وعندما غيض الماء صنعوا قوارب بدائية وجذفوا بها حتى وصلوا إلى الجزر الكثيرة الأخرى واستقروا فيها. ويقول قصاصونا إن هؤلاء أصبحوا أسلاف شعوبنا الأصلية، وهم متحدون في الأصل الذي انحدروا منه ولكنهم متنوعون في تنميتهم الاجتماعية الاقتصادية وأنماطهم الثقافية.

وما الثقافات الإثنية والتقليدية إلا أجزاء من كل، وهذا الكل هو الأمة. وفي رسالة إلى حكومة الفلبين، بمناسبة استضافة الفلبين لأول مهرجان ومؤتمر دولي معني بالثقافات الأصلية والتقليدية، عقد في مانिला في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، كتب الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار يقول: إن الأمة هي الشراء الناتج عن تلاقي طرق المعيشة الإثنية والتقليدية المختلفة. وبناء على مفاهيم أن الأمة التي تفهم تراثها تفهم نفسها، وأن الأمة التي تفهم نفسها مستعدة لتعزيز التضامن الدولي، اجتمع في المهرجان والمؤتمر ٥٠٠ ١ من ممثلي القبائل ومؤيديهم من ٢٤ بلدا، بما فيها الفلبين، وركزوا على بقاء الثقافات الأصلية وإيكولوجيتها.

وكان المهرجان والمؤتمر نشاطا إعلانيا صممه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتدشين العقد العالمي للتنمية الثقافية الذي أعلنته الجمعية العامة. وكان اختيار محور تركيزه اختيارا حكيما، لأنه دائما كانت توجد علاقة عضوية بين الشعوب الأصلية والبيئة، وهي علاقة تعني البقاء. وحول هذه العلاقة الخاصة نسج نسيج تقاليدها. وذلك لأنه، كما قال الأمين العام السابق بيريز دي كوييار، يوجد بعد ثقافي للتنمية، وهو أساسي لكامل ذات الإنسان، شأنه في ذلك شأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أنها تسير يدا بيد.

ولكن الحية دخلت الغابة - دخلت الحية متخفية في صورة طلب على الموارد والحيز المكاني. فالغابات تقطع الآن باسم التقدم، تقطع قطعاً تاماً دون تمييز. والأشجار التي استغرق نموها عقوداً من الزمن يقطعها في دقائق معدودة أو يحرقها فحماً المزارعون الذين ينهكون الأرض بزراعتهم. وأخذ سكان الغابات والجمال يُطردون من مواطنهم التقليدية ويدمجون في المجتمعات القومية التي غالباً ما تعاملهم بتمييز، وتستغل براءتهم، وتنتهك حقوقهم وهي في مأمن من العقاب.

وسنة ١٩٩٣، السنة الدولية لشعوب العالم الأصلية، التي نحتفل بتدشينها اليوم، كما قال منسق السنة،

السيد أنطوان بلانكا، سوف:

"تتيح فرصة لتركيز انتباه المجتمع الدولي على أكثر فئات سكان العالم تعرضا للإهمال

والضعف."

إن مجتمع الأمم يأمل في أن تأتي السنة بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وبإدراكها. وستكون مناسبة لتقييم البرامج والأنشطة المتصلة بالشعوب الأصلية، لتعزيزها حيثما كانت ناقصة، واستحداثها حيثما انعدمت. ستكون وقتا للتعاون الدولي على تلبية اهتمامات الفئات الأصلية، تلك الاهتمامات المتصلة بالبيئة، والتقدم الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية، والحفاظ على طرق المعيشة التقليدية إزاء الحاجة إلى التحديث؛ والاندماج، لمن يريدونه، في التيار العام للمجتمع بالسرعة وإلى المدى اللذين يرغب فيهما أفراد هذه الفئات لأنفسهم ولأبنائهم.

واحتفالاً بالسنة الدولية لشعوب العالم الأصلية، ستستضيف الفلبين في الفترة من ١٢ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ مؤتمر القمة العالمي للشباب لحفظ الأرض (Global YES)، وشعاره "شراكة الشعوب الأصلية والشباب من أجل التنمية المستدامة"، وهو عبارة عن تكملة لندوة الشباب العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتسعى هذه المبادرة، التي هي متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إلى تعزيز المناظير التقليدية للمجتمعات القبلية بشأن التوازن البيئي والانسجام السلمي مع البيئة. وبمشاركة الشباب والفئات الأصلية، سيكون مؤتمر القمة العالمي للشباب لإنقاذ الأرض حواراً بين الثقافات بهدف تصميم خطة عمل للاتصالات خلاقة، لتسخير تصورات وخبرات وطاقات زعماء القبائل والشباب وتعبئتها.

وستكون أيضا فرصة فيها تعرض فنون فريدة وتجمع الفنون ووسائط الاتصال بشأن البيئة للسكان الأصليين ونأمل أن يؤدي ذلك إلى محصول ثري من المواد التعليمية المنبثقة من القيم والثقافات التقليدية لتعليم شعبنا تقنيات بسيطة للمحافظة على الأرض بغية حل الأزمة البيئية.

إن مؤتمر القمة العالمي للشباب لحفظ الأرض تشكل حركة المحافظين على الأرض قوته الرائدة، وهذه الحركة منظمة غير حكومية مقرها في الفلبين، وتتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومحفل الشباب العالمي، وبموافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية.

وكانت حركة المحافظين على الأرض مسؤولة أيضا عن برنامج فريد اتخذ بالاقتران بالفنون المسرحية التعاونية فيما بين الثقافات والمركز الفلبيني التابع لمعهد الفنون المسرحية الدولية الذي يستخدم على نحو فعال الفنون ووسائط الاتصال كحواجز لتنمية المجتمع المحلي.

وأخيرا، ستقوم حكومة الفلبين في هذه السنة بإضفاء التقدير اللازم للقادة الأصليين البارزين في بلادنا بمنحهم جائزة "SOIL". وكلمة SOIL ترمز إلى "القادة الأصليين البارزين المختارين". وقيل لنا إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أبدى اهتمامه بجعل هذه الجائزة عالمية.

وفي يوم الخميس الماضي الموافق ١٠ كانون الأول/ديسمبر وبمناسبة افتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، ضم وفدنا فريقا يمثل المجتمعات المختلفة من السكان الأصليين في الفلبين. وترأس هذا الفريق داتو جوزيف سيبوغ رئيس قبيلة مانوبو في مينداناو، ورئيس رابطة المجتمعات القبلية في جمهورية الفلبين. وقد أختير السيد داتو في شبابه باعتباره أحد الشبان البارزين العشرة في الفلبين لما قام به من عمل لتوحيد المجموعات المختلفة للسكان الأصليين في البلد، ولزيادة وعي الأمة بمحنة السكان الأصليين. وقد شارك فريقنا الذي يمثل السكان الأصليين في جزء من البرنامج الثقافي الذي عقد مساء يوم الخميس، محتفلا بالغناء والرقص، بدور السكان الأصليين في المحافظة على البيئة.

أخيرا أود أن أبلغكم أيضا بأن مجموعة السكان الأصليين في وفدنا كانت تضم عددا من الشباب والنساء في حركة المحافظين على الأرض، بقيادة السيد الجاندررو روسيس وزير التعليم السابق في الفلبين ونائب رئيس منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأحد المؤيدين والداعمين البارزين للفنون التقليدية.

إن وفد الفلبين يعرب عن أمله في أن تكون السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم سنة مثمرة ذات مغزى ويتمنى للجميع اجازة سعيدة مليئة بالسلم.

السيد أياالا لاسو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نجتمع هنا اليوم في الأمم المتحدة، واثقين بالأهداف والمبادئ التي توجه أعمال منظمتنا، وذلك لبدء الاحتفالات بافتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم. ونود أن نذكر في هذه المناسبة إننا نعمل في إطار قراري الجمعية العامة ١٦٤/٤٥ و ١٢٨/٤٦ اللذين يؤكدان على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية الأصلية والأقليات العرقية في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة.

أرادت بلادي أن تشارك في الاحتفالات الخاصة بالسنة الدولية بإيفاد وفد يضم ممثلين لمجتمعات السكان الأصليين وهم السيد خوسيه كويمبو منسق ومستشار شؤون السكان الأصليين بمكتب رئيس الجمهورية، والسيد ألفونسو غوياتشو رئيس الاتحاد الإكوادوري للسكان الأصليين الانجلييين، والسيد إلياس ياهوخي مستشار منظمات سيكوييا سيونا في منطقة الأمازون في إكوادور، والآنسة كارملينا بوراتي ممثلة اتحاد المجتمعات المحلية الأصلية في إكوادور.

وتعطينا هذه المناسبة فرصة للتأكيد على بعض الجوانب الأساسية لفلسفة حكومة إكوادور وسياستها فيما يتعلق بشؤون السكان الأصليين. إن إكوادور بلد من بلدان الأندين يتشكل نسيجها التاريخي والثقافي من مكونات إثنية مختلفة. إن جوهر المجتمع الإكوادوري الذي يرجع نسبه النبيل إلى ما قبل التقويم المسيحي بآلاف الأعوام جدير بالملاحظة بسبب انجازاته الثقافية التي مكنته من استحداث أقدم الصناعات الخزفية الأمريكية في مناطق فالديفيا، وأشد المفاهم الجمالية جرأة في مانتا و لا كوريرا و لا توليتا وأجمل الأساطير التي تستحضر عالم الطائر الزنان و طائر التوكان والغابة والزمرد والذهب.

وطيلة آلاف السنين عبّر مختلف السكان الأصليين في إكوادور، من ملاحي السفن والفنانين، عن شخصياتهم في المنسوجات والمجوهرات التي لا يضاهي جمالها. وبعد ذلك جاء التوحيد الثقافي والسياسي في ظل امبراطوريات الإنكا، التي استمرت في إكوادور فترة لا تقل عن ٥٠ عاما. وبموت الامبراطور الإنكاني أتا هولبا، ابن ملكة كيتو والامبراطور هياناكاباك الذي ولد في كيتو وصلنا إلى نهاية إحدى المراحل الرئيسية في التاريخ الثقافي لإكوادور، وبداية الوجود الاسباني في الأمريكتين.

أما المكون الثقافي الثاني في إكوادور فيعود إلى الإسهامات الثقافية والغرس الثقافي لاسبانيا على الأرض الأمريكية، وقد اكتسبت هذه الإسهامات حياة خاصة بها وأصبحت جزءاً من روحنا الوطنية مما ساعد في تحديد المجتمع الإكوادوري المعاصر.

لذلك فإن إكوادور دولة تتسم بوجود مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق تنسق سماته وتتكافل وتتشابك في نسيج اجتماعي فريد ومحدد وعلى الرغم من ذلك من سماته الواضحة أنه ينتمي إلى نفس البلد. إن الدستور السياسي لإكوادور يعترف بهذه الحقيقة ويضع السبل والوسائل لحمايتها ولتعزيز التعبير عنها في جميع الميادين. وخلال فترة طويلة من تاريخنا لم يحظ تاريخ السكان الأصليين في إكوادور بالاعتراف اللازم ولم تبذل أية محاولة لتشجيع السكان الأصليين على المشاركة في صياغة السياسات أو في تحديد أهداف الحكومة. وفي الماضي في أحيان كثيرة، تناولت القوى السياسية والحكومة حقاً شؤون السكان الأصليين ليس بغية حل مشاكلهم ولكن لتكسب مزايا سياسية بتعبئة القوى داخل المجتمعات الأصلية المحلية. وقد اعتمدت الدولة أيضاً موقفاً يتسم بالتوجيه الأبوي ويعني ضمناً عدم الاعتراف بالقيم والحقائق الكامنة في مجتمعات السكان الأصليين والأقليات العرقية.

وقد تغير هذا الوضع تغيراً جذرياً. ويسعى جميع أهالي إكوادور الآن إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإدماج لمنظمات السكان الأصليين. ونحن نعترف بحقوقهم ونشجع أنشطتهم. وتؤمن إكوادور بأنه من الضروري كفاءة وتعزيز السلامة الثقافية للشعوب الأصلية ولجميع الأقليات الإثنية، ليس فقط لأنه يمكننا بذلك أن نساعد في تعزيز واقع التعدد الثقافي لبلدنا، وبالتالي نعترف بالتراث المتعدد للثقافات الذي يدين له بالعرفان جميع أهالي إكوادور، بل أيضاً لأن ذلك يمثل قبل كل شيء أحد حقوق الإنسان الأساسية الذي يتعين حمايته واحترامه، ألا وهو الحق في التعبير عن الفلسفات والأفكار، أي الثقافات والهويات الاجتماعية.

لهذا السبب تشترك حكومة إكوادور في إعداد الخطط والبرامج التي تسعى إلى تحقيق المساواة في مستويات الحياة لجميع أبناء إكوادور في ظل أفضل الظروف الممكنة. ولبلوغ هذه الغاية، نولي اهتماماً خاصاً للسكان الأصليين. ويمثل الاستخدام الرسمي للغة الكويتشوا في نظم التعليم الخاصة بشتى العناصر التي يتكون منها المجتمع خطأً آخر من خطوط السياسة التي تتبعها حكومة إكوادور، بالإضافة إلى تعزيز اللغات الأصلية الأخرى التي تشكل تراثاً ثقافياً قيماً للغاية. ونحن متأكدون بأننا نحافظ بذلك على ماضيها وبنينا مستقبلنا.

ويسهم التنوع الإنساني في بناء عظمة الأمم عندما ينطوي على احترام المساواة للجميع والالتزام المتساوي من الجميع بالإسهام في تحقيق الخير المشترك للأمة. ويمكن في التحليل النهائي تلخيص عملية وضع سياسة ملائمة في هذا المجال في مفهوم احترام حقوق الأفراد والمجتمعات دون استثناء. ومن بين تلك الحقوق الإنسانية الأساسية حق كل عنصر من العناصر الاجتماعية المكونة للدولة في الحفاظ على هويته الثقافية.

وبناء على ذلك، إن الدولة التي ترغب في التضحية بالتعددية وتشجيع مفهوم الثقافة الوحيدة أو المجموعة الإثنية الوحيدة ستكون بذلك منتهكة لحقوق الإنسان الأساسية، ومرتكبة لأخطاء كثيراً ما يتعذر إصلاحها، ومعززة لحالات الأزمات. أما الدولة التي تسعى إلى تعزيز تعدد الثقافات التي تتكون منها، فإنها ستحقق تلك التعددية على وجه الدقة من خلال أعمالها لتلك الحقوق، وبالتالي فإنها ستعزز وحدتها السياسية.

وتدرك إكوادور أهمية الصلة بين الإنسان والأرض بالنسبة للعديد من مجتمعات الشعوب الأصلية. كما أنها لا تعتبر الأرض عاملاً يوفّر، بالإضافة إلى العمل، الأساس اللازم للإنتاج فحسب، بل الأهم من كل شيء تعتبر الأرض أيضاً مؤثلاً للحفاظ على القيم الثقافية، التي تشكل جزءاً من روحنا الوطنية، ولتعزيزها. لهذا السبب، يجري منذ عدة سنوات تسليم قطع أرض كبيرة لمجتمعات السكان الأصليين في إكوادور.

إن بلدي ليس معصوماً من أخطاء الماضي التي كثيراً ما ارتكبت في أمريكا فيما يتصل بمجتمعات السكان الأصليين الذين كثيراً ما تعرضت أعمال حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم للإغفال أو التأجيل. بيد أن التقدم الذي أحرز على طريق الديمقراطية والحرية قد أمكن تحقيقه من خلال إتاحة التعليم للجميع. وأدى ذلك إلى تمكين المجتمع الإكوادوري من أن يسلم في المقام الأول بوقوع تلك الأخطاء في الماضي، والأهم من ذلك أن يصمم على تصحيح تلك الأخطاء.

ولحسن الحظ أن بلدي لم يعرف العنف السياسي المتوطن. فنحن نستمع إلى صوت الشعب، السيد الحقيقي لمستقبله. وتبعاً لذلك، يصمم أهالي إكوادور، في ممارستهم لتلك العملية التي نأمل في أن تتواصل وتزداد قوة، على أن يسهموا بطريقة دينامية في كفالة المساواة في الحقوق لجميع البشر بوصفهم أفراداً داخل مجتمعات إثنية في إطار النسيج الاجتماعي.

إن حكومة بلدي عاقدة العزم على أن تواصل بتصميم لا يتزعزع طريق التفاهم الداخلي، الذي سيمثل الأساس الذي سيقوم عليه المجتمع الإكوادوري في المستقبل. وتدرك مجتمعات السكان الأصليين من ناحيتها أنشطة الحكومة وتنتبه إليها. وهي تعمل بنشاط في وضع خطط ومقترحات محددة، وتسعى إلى إيجاد أفضل الطرق لتنفيذها. وفي هذا الصدد، لم تقف هذه المجتمعات ساكنة في انتظار المبادرات التي تتخذها الحكومة، فعلى عكس ذلك تماماً، تشهد مناطق عديدة من بلدنا بالفعل بدء أنشطة مجتمعات محلية تقوم على التقاليد والمؤسسات السلفية في بناء الطرق والمدارس والمراكز الصحية، وبذلك تسهم في تحقيق التقدم العام في بلدنا.

وللسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، التي نحتفل بها اليوم، فضل كبير في وضع هذا الموضوع في السياق الدولي الصحيح، وبالتالي في الاعتراف بأنه كما يوجد التزام عالمي باحترام حقوق الإنسان العالمية، يوجد أيضاً التزام عالمي من جانب جميع الدول بأن يتعاون بعضها مع بعض لبلوغ تلك

الغاية النبيلة. ومنذ أشهر قليلة مضت، اجتمع في مدريد رؤساء دول أو حكومات البلدان الأمريكية - الأيبيرية الـ ٢١، وعقدوا العزم على إنشاء صندوق لتنمية السكان الأصليين. ويبدو أن من السليم اتخاذ قرار مماثل على الصعيد العالمي يكون مفتوحا للاشتراك المالي من جانب جميع الدول. ويمكن للهيئات التمويلية والائتمانية أن تضطلع بدور هام في إدارة هذا الصندوق، الذي سيكون مقصده الأساسي ببساطة تعزيز ودعم المشاريع التي ترمي الى تحقيق الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان في إطار صيغة تحقق المساواة لصالح مجتمعات السكان الأصليين.

ويلتزم بلدي بمواصلة المساهمة بالتدابير العملية والفعالة التي تتوخى تحقيق المقاصد والسياسات التي حددناها في هذا المجال. ونأمل في أن تؤدي السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم الى إيقاظ وعي عالمي في هذا الصدد، وأن تكون بمثابة خط فاصل على طريق تحقيق العدالة للجميع على أساس من المساواة والسعي الجاد صوب الحرية.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما له دلالة حقيقية أن تواكب بداية السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم الذكرى السنوية الرابعة والأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويرتكز هذا الإعلان على الفكرة القائلة بأن السلم والتقدم في العالم لا يمكن أن يتحققا بدون احترام الكرامة الذاتية والمساواة لكل البشر. وعلى ذلك، يمكن لمقاصد هذه السنة أن تتحقق على أفضل وجه للتنفيذ الصارم لذلك الميثاق البارز، وبوضع إعلان تكميلي لحقوق الإنسان الأصليين للنظر فيه في الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان.

وإننا إذ ننفكر الآن في إعداد برنامج مناسب للأنشطة ذات الصلة، فإنني اعتقد أننا يمكن أن نستفيد استفادة كبيرة من الطائفة العريضة من الأفكار التي حددها الأمين العام في تقريره بشأن برنامج السنة وتنظيمها (A/46/543) والأفكار التي وردت في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في الدورة السادسة والأربعين (القرار ١٢٨/٤٦). وتوفر هاتان الوثيقتان إطارا مفيدا للعمل على الصعيد الوطني والدولي. ونحن مدينون أيضا للسيد أنطوان بلانكا المنسق لسنة ١٩٩٣ والمدير العام لمركز حقوق الإنسان؛ والسيدة إديكا إيرين دايس، رئيسة الفريق العامل؛ ولكل المنظمات غير الحكومية والرابطات على ما يبذلونه من جهود متواصلة لخدمة قضية الشعوب الأصلية في كل مكان.

ونحن في غيانا قد بدأنا بالفعل تنفيذ العديد من المقترحات المحددة في تقرير الأمين العام لصالح السكان الأصليين في بلدنا. وقد علمتنا خبرتنا الخاصة أن البرنامج بعيد الأثر لن ينجح إلا إذا قام على الحوار مع الشعوب المعنية. فالقرارات السياسية التي يمكن أن يكون لها تأثير على مجتمعاتها وحياتها ينبغي أن تتخذ من خلال مشاورات تجرى معها على مختلف المستويات التنظيمية الحكومية وغير الحكومية المحلية.

ومن خلال تفاعل قائم على أساس هذا النهج يمكن إقامة مشاركة ترتسي على الاحترام والثقة. ومن ثم، نرى أن من اللائق تماما أن يكون الموضوع المختار لسنة ١٩٩٣ "السكان الأصليون - مشاركة جديدة". لأنه دون مشاركة حقيقية ليس هناك احتمال لإقامة التعاون المجدي.

ونود أن نؤكد على ضرورة الأخذ بهذا النهج عند البدء في تخطيط أنشطتنا، لأن التركيز العرقي الثقافي الذي تعرضنا له في الماضي يعمينا أحيانا كثيرة عن الشواغل والاحتياجات الحقيقية لشعوبنا. ولا نستمد ملاحظتنا لحياتها من الاتصال المباشر بها أو المعلومات بل من أنماط الماضي المتحجرة. وتبدو أمام أعين عقولنا بالتناوب في صورة إنسان روسو البدائي الفاضل أو في صور كريكاتورية من صنع خيال هوليوود.

ومن ثم، توجد قيمة كبيرة لدراسة تاريخ الماضي لتحقيق فهم أكبر لحالة شعوبنا الأصلية. ولولا كتابات لاس كاساس وبير لاجا، على سبيل المثال، لما أمكن للمرء أن يتصور مطلقا الطغيان الشرير الذي تعرض له شعبا الأراواك والكاريب في جزئنا من العالم، ويمكننا أن نتصور من قراءتنا حتى الآن كاسيك غواروكويا وهو يرفض شعائر تعميده لأنه لم يرغب، كما يقال، في أن يصعد الى سماء مليئة بأشخاص من أمثال الذين عذبوه بقسوة حتى يعتنق المسيحية. وهذه القصة تذكرة حية ومستمرة بأن المعروف، حتى وإن كانت النية منه حسنة، قد لا يكون دائما لصالح الذين نود مساعدتهم. ونحسن صنعا بالتالي إذا ما تذكرنا ذلك خلال هذه السنة.

ومراعاة لهذا الدرس تظل غيانا ملتزمة تمام الالتزام بمشاركة مجتمعاتها المحلية الأصلية في النهوض برفاقتها. ونحن على وعي بالحاجة الى سياسة متكاملة تهدف الى النهوض بمستوياتها التربوية والصحية والانمائية واللغوية والثقافية ونحن نستمتع الى شواغلها التي تعرب عنها بواسطة مجالسها التمثيلية ونبت فيها. واليوم يكرس دستورنا حقوقها الأساسية، ويحمي حقوق ملكيتها للأراضي التي عاش عليها تقليديا أجدادها. وقد خطت حكومة غيانا الحالية خطوة أخرى الى الأمام. فقد أنشأت في الآونة الأخيرة وزارة منفصلة لشؤون الهنود الأمريكيين برئاسة أحد الهنود الأمريكيين، للتلبية الكاملة لاحتياجات كل شعوبنا الأصلية. وسيجري إنشاء الهياكل اللازمة للنهوض بالتعاون على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نتطلع الى التعاون في السنوات المقبلة مع كل الذين يتفانون في توطيد رفاة الشعوب الأصلية في كل مكان.

وفيما يتعلق بالمقترحات الراهنة بشأن الأنشطة، أود أن أؤكد بإيجاز شديد على مجال نعتقد أنه بالغ الأهمية، وهو مجال البيئة. وكما لاحظت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات:

"تمتلك جميع المجتمعات الأصلية المحلية وتؤيد مدونة كاملة للقواعد التي تنطبق على حيازة الأراضي وصيانتها كأحد العوامل الهامة في العملية الانتاجية، وفي تأسيس حياة أسرية، وفي إرساء الأساس الإقليمي لوجود أبنائها".

وقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على النحو اللازم بالدور الذي يمكن أن تلعبه الشعوب الأصلية في حماية البيئة. ووفقا لما ينص عليه جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن تقدم لها كل المساعدة اللازمة لبناء قدرتها على تطوير التنمية المستدامة، ويجب أن نتعلم بدورنا من علاقات المنفعة المتبادلة القائمة بين الشعوب الأصلية وبيئتها. وكما ذكر، فإن رئيس شعب سيو، النسر الطائر، قال في شيخوخته:

"يعرف الهنود والحيوانات أحسن من الرجل الأبيض كيف العيش؛ لا يمكن لأي شخص أن يعيش بصحة جيدة إذا لم ينعم بالهواء الطلق وبأشعة الشمس وبالمياه الصالحة".

ونرى أن هذه الملاحظة تلخص الدرس الأكثر أهمية بشأن البيئة الذي يمكن للإنسان أن يطبقه. ووفدي، بوصفه مقدا لمشروع القرار التذكاري المفروض علينا اليوم، يأمل في أن يؤدي اعتماده الى توعية كل الدول ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها باحتياجات الشعوب الأصلية في العالم. وثق بأنه سيفتح لها بالفعل أبواب الفرص للنهوض بمستويات مجتمعاتها المحلية الاجتماعية والثقافية ولتحقيق تنميتها الاقتصادية. وبغية تحقيق هذا الهدف، يتوقع أن يلعب منسق السنة الدولية دورا هاما في حشد الدعم الدولي للجهود التي يبذلها السكان المحليون لتحقيق مستويات أعلى من التنمية وسيتيح ذلك جمع ودراسة المعلومات ذات الصلة باحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية المحددة. وسيطلب أيضا توفير الموارد المالية الكافية لكفالة تحقيقها على وجه السرعة. ومن ثم، نحث الدول الأعضاء على تقديم مساهمات كبيرة في صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام.

وأسعدنا أن نعلم بنياً تعيين الأمين العام للسيدة الحائزة على جائزة نوبل، وهي السيدة روبرتا مينتشو، سفيرة حسن النوايا للسنة الدولية. وقد أكسبها تفانيها في خدمة قضية شعبها اعتراف العالم الخارجي واحترامه. وهي رمز للقوة التي اكتسبتها الشعوب الأصلية التي عاشت قرونا عديدة رهينة

للاستقلال والاضطهاد. وهي وغيرها من ممثلي الشعوب الأصلية يواصلون النداء ببلاغة بالكلمة والفعل بغية أن تشغل هذه الشعوب مكانها في المجتمع. وينبغي أن نصغي إلى ما يقولونه عن آمالها وتطلعاتها. ولا ينبغي أن تعامل بعد اليوم باستعلاء وأن تعامل كأطفال الغاب غير المتعلمين وغير المتكافئين. ففي سنة ١٩٩٣ وبعدها، يجب أن نساعدنا على أن تسترد في أسرة البشر هذه تراثها مبعث الفخر الذي هو حقا ملك لها.

السيد برسler (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة إعلان السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم التي سنحتفل بها في ١٩٩٣. لقد أثارنا أن نستمع الى الأصوات المختلفة للشعوب الأصلية من جميع أرجاء العالم. وتأمل حكومتي أن تخدم السنة الدولي قضيتها على نحو محدد وبناء.

وتحترم حكومتي وتحمي حقوق كل مواطنيها. ونحن ملتزمون بأن نكفل الامكانية الكاملة لممارسة أعضاء مجموعات الشعوب الأصلية لحقوقهم الانسانية بيد أننا ندرك أن هناك العديد من العقبات التي تعقد في بعض الأحيان جهودنا الرامية الى ضمان استمتاعها الكامل بهذه الحقوق. ونحن نقر على وجه خاص بالمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها بعض أعضاء مجموعات الشعوب الأصلية في العالم، ورغم أن الولايات المتحدة لا تؤيد من حيث المبدأ إقامة أيام دولية أو سنوات دولية أو عقود دولية - لأننا نعتقد أن من الأفضل أن توجه موارد الأمم المتحدة الشحيحة الى برامج محددة - فإننا نأمل أن تعطي السنة الدولية لشعوب العالم الأصلية دفعة الى الأمام صوب زيادة اهتمام العالم بالمشاكل الفريدة للشعوب الأصلية. ونحن نتعهد بمواصلة العمل مع مجموعات الشعوب الأصلية المختلفة لتذليل هذه المشاكل والعقبات تماما. وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى بعض الجهود التي تبذلها حكومتي في العمل مع الشعوب الأصلية لضمان حماية حقوقها على الوجه الكامل. ونعرف أن جهودنا لا تتصف بالكمال ولكننا نعتقد أنها بداية حسنة.

وعلى سبيل المثال، تلتزم حكومتي بالتمسك بالمثل العليا الخاصة بالحكم الذاتي للسكان الأمريكيين الأصليين. وبغية النهوض بهذه المثل اضطلعت حكومة الولايات المتحدة بالأعمال التالية:

أولاً، نفذنا، خلال السنوات الأربع الماضية من خلال العمل المباشر مع القيادات القبائلية وبتوجيه منها، مبادرة مشروع تجربة الحكم الذاتي. وتمتع القبائل بموجب الحكم الذاتي بالمزيد من المرونة في تحديد أولوياتها وفي استخدام الموارد الحكومية التي تتلقاها لتناول الأولويات على النحو الذي تراه.

لقد وقعنا على اتفاقات حكم ذاتي بارزة مع ١٧ قبيلة تمكثها من إدارة ميزانياتها وأعمالها البرنامجية بالحد الأدنى من المشاركة الاتحادية وتوجد حاليا ١٧ قبيلة تعمل بمقتضى اتفاقات متفاوض عليها مع إدارة الشؤون الداخلية، ومن المتوقع أن يصل عددها إلى ٣٠ قبيلة بحلول عام ١٩٩٤. ولدينا سياسة جديدة لتنظيم حماية ومعالجة الأشياء المقدسة والآثار الإنسانية من الأراضي الاتحادية وهذه السياسة تؤكد حقوق القبائل وغيرها من المجموعات الهندية الأمريكية في تقرير معاملة الآثار الهندية.

إن حكومة الولايات المتحدة جعلت التعليم يحظى بأولوية قصوى وسعيا لتحقيق هدفنا المتمثل في تعليم أفضل لكل طفل من الأطفال الأصليين الأمريكيين وضعنا، أولا، برنامجا رائدا للمدارس التي تمويلها الحكومة بشأن مشاركة الطفولة/الأبوة المبكرة؛ وثانيا، وفرنا الأموال اللازمة لإجراء استعراض شامل لكل مدرسة مرة كل أربع سنوات لتحسين المسؤولية أمام الآباء وهيئات المدارس والقبائل. ونتيجة لذلك، في السنوات الأربع الماضية، ازداد معدل الدرجات التي يحصل عليها طلاب المدارس التي تديرها الحكومة من اختبارات القدرات، التي تجرى عن طريق تحديد أهداف وأغراض محددة، بنسبة ١٠ في المائة. بعض المشاكل تؤثر على كل قطاعات مجتمعنا. والأمريكيون الأصليون ليسوا محصنين ضدها. ولذا، خطونا خطوات صوب المزيد من كبح جماح الإساءة إلى الأطفال أو إهمالهم وذلك بالبداية في انتهاج سياسة ملزمة لكل العاملين في مكتب الشؤون الهندية بالإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها للإساءة إلى الأطفال أو إهمالهم، والبداية في برنامج لتدريب المشرفين ومديري المدارس لاستشفاف حالات الإساءة إلى الأطفال، وبوضع مبادئ توجيهية واضحة قوية بشأن كيفية الاستجابة إلى التقارير الخاصة بالإساءة إلى الأطفال. لقد اتخذنا خطوات إضافية في مجالات هامة أخرى تؤثر على الرفاه الاجتماعي لمواطنينا الأمريكيين الأصليين وعلى صحتهم. وسمحوا لي أن أضرب ثلاثة أمثلة:

أولا، في عام ١٩٩٠ قدمنا منحا تتراوح بين ١١ ألف و ٥٠ ألف دولار لكل قبيلة من القبائل الـ ١٥ ومجموعات آلاسكا الأصلية لمشاريع صيانة التراث الثقافي.

ثانيا، وقعنا اتفاقا لتنسيق أعمال وكالات حكومة الولايات المتحدة والخدمة الصحية الهندية لتعزيز حماية البيئة والصحة البشرية من خلال الرقابة على التلوث من الأراضي الهندية.

ثالثاً، أنشأنا أربعة عشر من الأفرقة التفاوضية التابعة للإدارات لحسم دعاوى بامتلاك حقوق المياه للقبائل الهندية. وهكذا، خطونا، في السنوات الأربع الماضية، خطوات كبيرة في التفاوض بشأن النزاعات المتعلقة بموارد المياه الهندية. وتوصلنا، عن طريق إنشاء أفرقة التفاوض على حقوق المياه، تلك الأفرقة التي تجمع كل الأطراف حول طاولة المفاوضات، إلى عدد كبير من الاتفاقات الرامية إلى حماية وتعزيز موارد المياه للهنود وحقوقهم فيها.

وتعتقد حكومة بلادي أن هذه الإجراءات وغيرها تبرهن على التزام الولايات المتحدة القوي بأهداف السنة الدولية. وكما قال الأونورابل جوك دي لاکروز، رئيس أمة الكونيولت:

"أول مرة في تاريخ الاتصال بين القبائل الهندية وحكومة الولايات المتحدة، لدينا علاقة ثنائية حقيقية بشأن القضايا الهامة للسياسة الوطنية. إن المبدأ الأساسي للديمقراطية - أي موافقة المحكومين - قد طبق أخيراً عملياً على الأرض الهندية. [وهذه] بالتأكيد ... ليست عملية كاملة، لكنها أثبتت أن صنع القرار الثنائي يمكن أن ينجح بين القبائل والولايات المتحدة."

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم ماليزيا صوتها إلى أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في إعلان سنة ١٩٩٣ سنة دولية للسكان الأصليين في العالم. فقد آن الأوان حقاً لأن يعترف المجتمع الدولي بوجود الشعوب الأصلية وبما عانتها من حرمان وسوء معاملة على مر التاريخ منذ اكتشاف ما يسمى بالعالم الجديد.

إن الذكريات السياسية تنسى عادة بسرعة، لكن حتى ونحن نلتزم اليوم بتخفيف معاناة الشعوب الأصلية من الأمانة أن نذكر بالفظائع التي اقترفت في الماضي في حق الآلاف والآلاف من السكان الأصليين - وخاصة من الأمريكتين - باسم ما يسمى بالحضارة والدين. ولا يعتقد وفد بلادي أن أي إجراء يمكن أن يكفر الآن عن الأعمال التي ارتكبتها المهاجرون من أجناس أخرى، الذين جاءوا بوصفهم غزاة ومبشرين ومستوطنين مزعومين قامعين للمقاومة ومنتزعين للسلطة عنوة. وتلك الأعمال المشينة لم تسفر عن القضاء على آلاف السكان الأصليين فحسب بل أيضاً أضاعت على العالم تراثاً ثرياً متنوعاً من الثقافة والقيم والعمليات الفكرية.

وفي هذا السياق، إذا كانت الملمومية التاريخية عاملا تعين علينا أن نسأل البلدان المسؤولة عن التزامها الآن. فالأمم المتحدة لا يمكنها أن تؤيد بعض البلدان التي تقوم بأعمال رمزية للتبرؤ من أعمال الماضي. والأدهى من ذلك كثيرا أن تدعي هذه البلدان البطولة وتوجه أصابع الاتهام إلى غيرها. لقد قدرت الأمم المتحدة أنه يوجد اليوم، في أكثر من ٧٠ بلدا، حوالي ٣٠٠ مليون نسمة يصنفون بأنهم شعوب أصلية وهذا العدد يشكل حوالي ٧ في المائة من سكان العالم - وذلك سبب كاف بالنسبة لنا جميعا لتوجيه جهودنا صوب حماية هذه الشعوب ومساعدتها في السياق الشامل لعملية التنمية التي تركز على الناس والحقوق الأساسية للإنسان.

إن الشعوب الأصلية لا تزال تعاني من الحرمان وتعرض للاستغلال. وفي بلدان عديدة، تتولى الشعوب غير الأصلية مقاليد السلطة الاقتصادية والسياسة، بينما يظل السكان الأصليون مواطنين من الدرجة الثانية في بلدانهم. لكن، اتساقا مع التغييرات الإيجابية الجارية في أرجاء العالم، قرّر أنه يجب مواجهة محنة الشعوب الأصلية. وينبغي بذل الجهود الآن لتحسين مستويات معيشتها وإدماجها في مسار الحياة اليومية للمجتمعات التي تعيش فيها، في الوقت الذي تحترم فيه ثقافتها وأسلوب حياتها التقليدي. ولهذا السبب، تؤيد ماليزيا تمام التأييد موضوع السنة الدولية "السكان الأصليون: مشاركة جديدة".

إن ماليزيا أرض السكان الأصليين، بالرغم من وجود مهاجرين من أجناس هامة أخرى يعيشون في ونام مع المجموعات الأصلية. يوجد أكثر من ٣٠ مجموعة من السكان الأصليين في ماليزيا. ومعظمهم قد ترك الغابات منذ بضع مئات من السنين واستوطن في الوديان والسهول لزراعة الأرز وإنشاء القرى التي أصبحت بمرور الوقت مدنا. إن مجموعتي الأصلية - الملايو - واحدة من تلك المجموعات التي تركت الغابات، وقررنا - على الرغم من أن جذورنا تعود إلى تلك البدايات - أن نتجه صوب التحديث. وماليزيا الآن بلد متواضع النجاح يفخر بالطابع المتعدد الوجوه لأصوله. ونحن نستمد القوة من تنوع أسلافنا، كما نستمد الطاقات البناءة من المهاجرين من أجناس أخرى الذين جاءوا إلى ماليزيا منذ أكثر من مائة سنة بوصفهم شركاء على طريق بناء الدولة.

وعلى سبيل المناقشة إن ماليزيا أحد البلدان القليلة التي لم يسفر وجود الأجناس المهاجرة فيها عن سيطرتها عليها. ولم يتحقق التوصل إلى هذا الوضع دون نكسات لكن بإمكاننا أن نكون واثقين، نسبيا، من أننا سننتقل إلى القرن المقبل بأسس وطيدة لمواجهة التحديات التي تنتظرنا.

وفي شبه الجزيرة الماليزية، حوالي ٨٣ ألفا من السكان الأصليين، ينتمون إلى ثلاث مجموعات رئيسية و ١٨ مجموعة فرعية، ما زالوا يمارسون طرائقهم التقليدية في المعيشة. ويحمي الدستور مصالح هؤلاء الناس وحقوقهم بوصفهم مواطنين ومجموعات لها احتياجات خاصة. وبمساعدة حكومة ماليزيا تسنى إعادة توطين معظم هؤلاء الناس في ٧٧٩ مستوطنة حيث يمكن الوصول إليهم بسهولة لمدهم بالخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية الأساسية وغيرها من الخدمات. ونظرا لأن هذه المستوطنات مركزة في معظم الوقت في أماكن متطرفة أو في وسط الأدغال، فإن هؤلاء الأشخاص ليسوا حقا بمعزل عن بيئتهم الطبيعية. ففي حقيقة الأمر، ما زال معظمهم يمارس مهاراتهم التقليدية بوصفهم صائدين وحصادين لكسب دخل إضافي.

لقد وضعت حكومة ماليزيا خطة واستراتيجية شاملتين لمساعدة السكان الأصليين، تشملان توفير التعليم والتدريب في مجالات التجارة والصناعة وتقديم الخدمات الطبية، وتحسين المهارات التعليمية، والنهوض بالمرافق الإنمائية. وفي الوقت الراهن يلتحق أكثر من ١٤ ألف طفل من أبناء السكان الأصليين بالمدارس، وقررت أسر كثيرة بمحض إرادتها التحول من طريقة العيش القائمة على الصيد وجمع الثمار والزراعة المتنقلة الى طريقة عيش قائمة على الزراعة المنظمة وتربية الحيوان في إطار مشروعات زراعية ترعاها الحكومة. كما بذلت جهود للنهوض بفضولهم عن طريق ترويح وتسويق منتجاتهم الحرفية التي توفر لهم دخلا إضافيا. واليوم، يعمل أفراد هذه الطائفة بوصفهم أطباء ومحاسبين ومهندسين ومعلمين. وتثق حكومة ماليزيا بأن السكان الأصليين سيتمكنون بفضل التقدم المحرز من تحقيق ارتقاء اجتماعي ومن التمتع بمنافع البرامج الإنمائية.

وفي ولايتي صابا وساراواك يعيش ما يزيد على ٢٦ جماعة من السكان الأصليين دون أن تغطي جماعة إثنية منهم على أخرى، إذ لا يزيد عدد أفراد أي جماعة على ٣٠ في المائة من مجموع سكان هاتين الولايتين البالغ ١,٧ مليون نسمة. وحقوق هذه الجماعات، شأنها شأن حقوق سائر أبناء ماليزيا الأصليين، يحميها الدستور. وتعني مشاركة هذه الجماعات في الحكومة أنها قادرة على التعبير عن مصالحها وشواغلها بمزيد من الفعالية، وعلى كفالة أن تحمي حقوقها شتى التشريعات والقوانين العرفية.

وقد ركزت الحكومة على بذل جهود إنمائية تستهدف إقامة المدارس، وتطوير المواصلات الجوية والنهرية، وتوفير العيادات والخدمات الطبية المنقولة جوا لصالح السكان الذين يعيشون في المناطق النائية. كما تبذل جهود لتشجيع قاطني الغابات على سكنى المواقع التي يمكن فيها تزويدهم بالخدمات، وعلى اتباع أساليب الزراعة الحديثة. وفي ١٩٩١ ألحق بالمدارس نحو ٢١ ألف طفل من أبناء القبائل؛ وكان ٨٤٠ طفلا منهم ينتمون الى قبائل البنان التي تعد من أشد القبائل تنقلا وارتحالا.

وفي إطار النهوض بنوعية حياة قبائل البنان، تجاوزت حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على تلك القبائل متوسط الإنفاق الحكومي على المواطنين الآخرين، وما تزال هذه الحصة تزداد سنويا. وقبائل البنان، التي تضم ١٠ آلاف فرد، لا يعيش منها اليوم في الغابات سوى نحو ٤٠٠ فرد رحلا متنقلين. والحكومة ملتزمة بأن توفر لهم إمكانية اختيار أسلوب عيش أكثر استقرارا يتيح لهم الحصول على الخدمات الأساسية،

وتعلم زراعة النباتات التي يتغذون بها، وتحسين مهاراتهم الحرفية التقليدية، وغرس الإحساس بالمسؤولية إزاء المجتمع المحلي والبلد في نفوسهم.

ولست أعتزم رسم صورة مثالية فأوحي بعدم وجود مشاكل فيما يتعلق بهؤلاء السكان الأصليين الذين هجروا الغابات أو الذين اختاروا أن يبقوا فيها. إن كثيرا من بلدان جنوب شرقي آسيا، بما فيها ماليزيا، تشهد حركة تحديث كاسحة. ويحقق أبناء شعبنا، المهاجرون والأصليون على حد سواء، أقصى نفع من ثمار الطريق الذي اخططناه لأنفسنا لتحقيق التحديث والتقدم. إننا لا نقلد الغرب تقليدا أعمى؛ فإن السعي المحموم إلى التحديث واتباع أسلوب عيش غير مستدام ينطويان على جوانب كثيرة لا نريد أن نتبناها. ولكن يجب علينا أن نحدث بلدنا متحليين بنهج انتقائي ومستندين إلى جذورنا وطاقاتنا كيما نستطيع أن ننافس ونزدهر. هذا هو التزامنا الوطني الجماعي. ولا رجعة إلى حياة الدعة التي عرفناها بالأمس، لأن تلك الحالة تؤدي إلى إدامة سيطرة بلاد الشمال الصناعية علينا وإلى استمرار تبعيتها لها.

وفي سياق اعتزام أمتنا الجماعي لتحقيق التقدم، يتعين حسم بعض القضايا الهامة، ومن بينها حالة أبناء ماليزيا الذين اختاروا أن يعيشوا في الغابات كما كان أسلافهم يعيشون في الماضي. وتعتقد حكومة ماليزيا أن علينا في هذا الصدد أن نوفر للجميع، وخاصة للسكان الأصليين الذين يعيشون في الغابات، نفس الحق في الاختيار الذي كان متاحا لبقيتنا في وقت أسبق. إننا نريد أن يفكر من اختاروا ألا ينضموا إلى التيار العام تفكيراً جدياً فيما ينطوي عليه هذا الوضع من آثار حرجة. ولا تبذل أي محاولة لوضع أي فئة في ظرف غير مؤات؛ لا يوجد قسر.

ومن الواضح أن الأنشطة الاقتصادية والنهوض الاجتماعي يؤثران تأثيراً كبيراً على البديل الذي سيقع عليه الاختيار. كما تدعو الحاجة إلى التخلي عما يقترن بالعيش في الغابات من نزعة مثالية تجافي موضعها الصحيح. فليست هناك أية طرافة في أن يعيش البشر في الغابات معرضين لعوامل الجو ومفتقدين إلى المأوى المناسب والمأكل الوافي والملبس الكافي ومفتقدين في المقام الأول إلى أبسط حقوق الإنسان، الحق في التعليم والتنقل المادي وقابلية التحرك الاجتماعي. وليس هناك أيضاً أي شيء رومانسي بشأن العيش في فقر وحرمان أو بشأن المعاناة من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، ومن أمراض المناطق الاستوائية، ومن متوسط عمر مرتقب يبلغ نصف المتوسط الوطني.

ولكن إذا كان البديل المختار هو عدم الانضمام الى المجرى العام، فإن حكومة ماليزيا ستحترم ذلك الاختيار. وتحقيقا لتلك الغاية، خصصت الحكومة ما مجموعه ٧٠٠ ٦٥ هكتار من أراضي الغابات في منطقتين من ولاية ساراواك لتمكين من يختارون البقاء من اتباع أسلوب حياتهم. كما أفردت الحكومة أراضي حرجية تبلغ جملة مساحتها ٤٠٠ ٢٣ هكتار لأبناء البنان الذين ما زالوا يريدون الحفاظ على علاقتهم الروحية والتقليدية بالغابات. وبالإضافة الى ذلك يحمي القانون حقهم في التجول بالغابات بالقرب من مواقع إقامتهم. وفي الوقت ذاته، تلتزم حكومة ماليزيا أيضا بأهداف التنمية المستدامة. ويشهد على هذا الالتزام اشتراكنا النشط في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وفي قمة ريو ذاتها، وفي الجهود التي أعقبت ذلك المؤتمر. وتدرك ماليزيا ما لقطع الأشجار بلا ضوابط من أثر سلبي على البيئة وعلى من يعيشون في الغابات. ونحن نعرف حق المعرفة أن مواردنا الحرجية ليست موارد لا متناهية. وستبذل حكومة ماليزيا قصارى جهدها في السنوات المقبلة لاتباع سياسة تتفق مع أهداف التنمية المستدامة فيما يتصل باستغلال الغابات.

ومن المؤسف أن كل ما نفعله يتعرض، كما هو الحال دوما عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية، لتمحيص يستهدف تصيد الأخطاء من جانب جماعات وبلدان معينة. وفيما يتصل بماليزيا بذلت جهود من الخارج لحض السكان الأصليين المسالمين الباقين في الغابات على أن يدعوا لأنفسهم بامتلاك مناطق شاسعة من الأراضي بوصفها حيزهم الطبيعي. وأومئ إن هؤلاء الناس ينبغي أن يتركوا في محيطهم الطبيعي وأنه ليس من شأن الحكومة أن تحاول إخراجهم من الغابات لينضموا الى سائر أبناء مجتمعهم خارجها. ومن الغريب أنه في بلدان هذه الجماعات الخارجية لا يجري تشجيع أي فرد على العودة للعيش في الغابات، وأن السكان الأصليين في تلك البلدان مواطنون من الدرجة الثانية من نواح كثيرة.

وتثق حكومة ماليزيا بقدرتها على حل أي مشكلة تتعلق بمجتمعاتها وشعبها. إننا نستطيع القيام بذلك دون تدخل أو ملاحقة من الخارج. إننا بلد يسود السلم مجتمعنا ونرحب بالقلّة التي ترى رأيا مخالفا أو تعاني ضيما أو مظلمة. وإنني أتوجه بهذه الملاحظة تحديدا الى شقيقي السيد أندرسون موتغ أورود، وهو من أبناء ولاية ساراواك الأصليين ويحضر معنا هنا هذه الجلسة. وأنا أناشده، حيث إنه لا يعيش في الغابة

بل اختار أن ينضم الى المجرى العام لمجتمعنا، أن ينظر كيف تحسنت أحوال سائر المجموعات الأصلية من السكان في ماليزيا بعد أن اختارت طريق التغيير والتحديث. وبوسعي أن أؤكد له أن الالتزام الذي قطعته حكومة ماليزيا على نفسها في ريو بالإدارة المستدامة للغابات سيضمن ألا تختفي - كما يخشى - غابات ساراواك وسائر غابات ماليزيا.

السيد سالازار (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من دواعي شرفي البالغ أن أخطب الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أشارك في حدث تعلق عليه غواتيمالا أهمية خاصة، فللمرة الأولى في التاريخ تشرع البشرية والمجتمع الدولي في تقييم جديد وتحليل شامل لحاجات السكان الأصليين في أمريكا والعالم ولظروف عيشتهم وثقافتهم وآمالهم ولحقوقهم المتأصلة، وهي حقوق يجب الاعتراف بها. في كل بلد تعيش فيه أقلية أو أغلبية من السكان الأصليين، تسنح الآن فرصة للاعتراف بالثقافات واللغات الأصلية واحترامها وتعزيزها، لأنها تشكل مصدرا وأداة حيويين لتصنيف الكون وتفسيره، ولصون الكرامة الإنسانية، وإدامة القدرة على حماية الأرض، كما تشكل الهوية التي تركها لنا آباؤنا المؤسسون. ومن شأن هذا أن يعزز تعزيزا واضحا قدرة البشرية على حل المشاكل الناتجة عن تغليب النزعة التنافسية الفردية على التضامن، وعن التطلع التجاري الى استغلال البيئة دون إصلاحها.

ومن المهم أن نؤكد، بالنسبة لغواتيمالا، أنه على الرغم من آثار الاستعمار في أمريكا، صمد سكاننا الأصليون في كرامة وتمسكوا بثقافتهم وهياكلهم الاجتماعية وفلسفتهم ورؤيتهم للماضي والحاضر والمستقبل. فمن الأمور الجوهرية بالنسبة للسكان الأصليين في غواتيمالا مواصلة تعزيز دعائم الهوية الغواتيمالية. ولا تزال حضارة المايا العظيمة حية في غواتيمالا منذ آلاف السنين. وتعلمنا فلسفتها كيفية إرساء الحياة الإنسانية على أساس الاندماج الواعي في الكون، وكيفية استخدام الأرض مع الحفاظ على توازن الطبيعة، وكيفية تطبيق الترابط الدينامي بين العلم والفن والدين، وكيفية متابعة عملية المراقبة والتحقق والتكرار والتصويب في التعامل مع الظواهر الطبيعية والاجتماعية. وهي تغرس فينا الحرص على رفاهية مجتمعاتنا من خلال معاملة الغير بالاحترام الذي نوده لأنفسنا. وتعلمنا تسوية الصراعات عن طريق توافق الآراء، واحترام المشورة التي تتدفق من مُسنينا، ينبوع التاريخ، واحترام المرأة، ذخيرة حضارة أسلافنا. ويجب على غواتيمالا برمتها أن تستوعب خلاصة ثقافة المايا ومعنى "ناوال" بالنسبة لجميع السكان والمساحات والمساعي. و "ناوال" هي قوة الحماية التي منحها إياها قلب السماء، وعامل الطاقة في الكون. وهكذا يصبح هذا الرمز إسهاما أساسيا من السكان الأصليين من المايا في التوصل إلى سلم دائم وراسخ، وفي مصالحة الأسرة الغواتيمالية.

وأود أن أوجه رسالة إلى هذه الجمعية، كما لم يحدث من قبل في تاريخها، بلغة المايا -كاكتشيكل- وهي إحدى اللغات الـ ٢١ التي تنتمي إلى أسرة واحدة، والتي يتكلم بها سكان بلدي وتشكل اللغة الأم لأغلبية سكان غواتيمالا:

(أدلى بالجزء التالي بالكاكتشيكل ثم كرره بالاسبانية)

نشكر قلب السماء وقلب الماء وقلب البحر وقلب الأرض على وجودنا في هذا المقر المقدس للأمم المتحدة. وأحمل إلى هذا المجتمع العظيم تحية ورسالة من شعب غواتيمالا الأصلي. وكما تعلمنا من آبائنا وأجدادنا الذين تركوا لنا ثقافتنا، أولئك الذين جاءوا قبلنا، ومن هم هنا اليوم، ومن سيجيئون فيما بعد: يجب علينا دائما أن نحترم بعضنا البعض ونساعد بعضنا البعض، ويجب ألا ننكر على الإطلاق إنسانيتنا المشتركة، وإلا فقد ينمحي وجه الأرض ويموت، لأن لنا جميعا رسالتنا وآمالنا ودوافعنا على هذه الأرض.

ونشعر بعميق الامتنان للأمم المتحدة على استماعها لصيحة شعوب العالم الأصلية، تلك الشعوب التي جعلتها أمم أجنبية غريبة في أوطانها. بل ونشعر بالامتنان لها أيضا على استماعها وإصغائها لصوت ضمير الشعوب ذات الثقافة الغربية، التي أثرت في تجربة الشعوب الأصلية في أمريكا والعالم أو شاركتها تجربتها.

ونأمل أن نكون الآن على عتبة عهد جديد نسعى فيه جميعا إلى تحقيق الاحترام المتبادل المقترن بالتضامن والكرامة، وإلى بلوغ الطريق الصحيح، وإلى تلبية حاجات الجميع، لعلنا نحقق السلم والحرية للأمم هذه الأرض.

(واصل الكلمة بالاسبانية)

لقد كُلفت بشرف تلاوة الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، التي كتبها رئيس جمهورية غواتيمالا. ونصها كما يلي:

"السيد الأمين العام،

"يشرفني أن أخطب سعادتك بمناسبة افتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، وهي مبادرة تجيء في وقت يجد العالم نفسه أمام فرصة إنشاء نظام دولي جديد يركز على احترام حقيقي بين الأمم، في ظل ظروف من العدالة والمساواة، دون تمييز، مع وجود هياكل جديدة للسلم والأمن تمكننا من التوصل إلى آفاق جديدة من التنمية الإنسانية.

"إن غواتيمالا، بصفتها بلدا يتألف شعبه من أغلبية من السكان الأصليين، ومن مزيج متعدد الأعراق، تسعى إلى تحقيق وحدتها عن طريق التنوع، مع الاعتراف بأن ثقافتها تنبع من إسهامات الجماعات المختلفة التي تعايشت في هذه الأمة عبر التاريخ. وتتعهد حكومتي اليوم، مع السكان الأصليين، بإيجاد الوسائل التي تؤدي إلى حل مشاكلهم في مجالات التعليم والثقافة والبيئة والتنمية بصفة عامة، في إطار الاعتراف بحقوقهم.

"ولهذا السبب، سيدي الأمين العام، تود غواتيمالا أن تعرب عن اغتباطها بتعبئة الرأي العام والموارد التقنية والمادية التي ستوضع تحت تصرف السكان الأصليين في العالم بفعل السنة الدولية.

"وإعرابا عن التزام حكومتي بهذه المبادرة، سنعلن قريبا عن إنشاء لجنة وطنية للسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، باشتراك ممثلين عن الجماعات العرقية في البلد. وبالمثل، فقد عيّننا موظف اتصال يكمل التنسيق الملائم.

"ومن دواعي الاعتزاز الوطني بالنسبة للغواتيماليين أنه مع بدء السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، تشرفت ابنة بلدي ريغوبرتا منشو بالحصول على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٢. ونحن نعتبر ذلك اعترافا بالتطلعات المشروعة للسكان الأصليين في العالم فيما يتعلق بحقوقهم، وتجسيديا للأمل الذي يمثله الإسهام في تحقيق السلم والمصالحة في مجتمع غواتيمالا. "وأود أن أعرب عن الأمل في أن تسفر هذه المبادرة الهامة من جانب الأمم المتحدة عن فوائد حقيقية وملموسة لسكان العالم الأصليين والاعتراف بحقوقهم وتطلعاتهم المشروعة، وأغتتم هذه الفرصة لأؤكد من جديد فائق احترامي وتقديري الشخصي.

"خورغي سيرانو إلياس، رئيس جمهورية غواتيمالا".

ورسالة غواتيمالا هي رسالة سلم وإخاء بين الشعوب. وهي تبين تطلعات مجتمعاتنا المحلية إلى الحياة في سلم وكرامة، وفي وئام مع الطبيعة ومع مجتمعاتنا، داخل إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ونحن بحاجة إلى التزام البلدان النامية والمتقدمة النمو - بما في ذلك سكانها الأصليون، بحكمة أسلافهم- حتى تكون الأنشطة والأهداف التي وضعت للسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم نقطة الانطلاق لمواصلة تعزيز السلم واحترام التنوع الثقافي والعرقي.

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في غضون أيام قليلة، بعد استكمال هذه المرحلة من عمل الجمعية العامة، سيغادر الكثير منا نيويورك للعودة إلى ديارهم وقضاء عطلات أعياد هامة مع أسرهم وأصدقائهم. وسيلتقي مئات الملايين في احتفالات في جميع أنحاء العالم، وسيعانقون أحبائهم ويلتئم شملهم في اجتماعات تغمرها دموع الفرح.

ولأسف، هناك من الناس من لن يفرح أثناء موسم العطلات هذا، فبعض الناس مشردون وسيواصلون العيش بلا مأوى، والبعض الآخر جائع وسيظل يأوى إلى فراشه بمعدة خاوية. والبعض لا يملك الملابس اللائق، ولا يلتقى إلا سوء المعاملة ويتعرض للتهميش، بينما يواصل الآخرون ما يبدو أنه دورة لا نهاية لها من الاستهلاك المظهري والتبديد المفرط. ومما يدعو إلى الأسى أن بعض الناس ممن يودون العودة إلى ديارهم ليكونوا مع أسرهم وأصدقائهم لن يسمح لهم بذلك. وبالنسبة للبعض الآخر فإن الديار التي عرفوها لم تعد قائمة، وهم يعاملون كغرباء في أراضيهم.

وقد تناولت الأمم المتحدة، لعدة عقود، المشاكل الكثيرة التي يعاني منها أولئك المحرومون بشتى الطرق وفي شتى أنحاء العالم. واليوم، وإذ نحتفل بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، نفرح بالصحو ولم الشمل الروحي الذي جمع ممثلين عن هذا العدد الكبير من السكان الأصليين في العالم هنا بالأمم المتحدة. ولسوء الحظ، علينا أن نلاحظ بأسى أن البشرية لم تستوعب بعد درسين في غاية الأهمية، هما: كيف نعيش في وئام مع أخوتنا في البشرية، وكيف نعامل الجميع على قدم المساواة، بكرامة واحترام.

واليوم، في مناطق كثيرة من العالم، يتعرض الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال للمهانة وسوء المعاملة والتعذيب وحتى القتل لمجرد كون لونهم مختلف أو لأنهم يدينون بدين مختلف أو يتكلمون لغة مختلفة أو لديهم تفضيلات اجتماعية وثقافية مختلفة عن أولئك الذين يقومون بإهانتهم وإساءة معاملتهم وتعذيبهم وقتلهم. وكان المرء يأمل ويتوقع، مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، أن يتمكن العالم من أن يترك وراءه الجهل الذي يولد التعصب والكراهية. وكان المرء يأمل ألا يضطر رجل أو امرأة أو طفل يعيش في عالم اليوم، إلى الخوف على حياته بسبب شيء لا خيار له فيه أو بسبب ما ينبغي أن يكون خياراته وتفضيلاته الشخصية والخاصة. غير أن عناوين الأخبار اليوم تذكرنا بالواقع المحزن والمؤسف وهو أن العالم

لم يدخل بعد عصر التنوير والتسامح. فلا يزال عدد كبير جدا من الناس في أجزاء كثيرة جدا من العالم أسرى جهل عصور مضت.

وقد عاود كره الأجانب الظهور مرة أخرى في عدد ليس بالقليل من مناطق العالم. ولا تهدد نار تلك الكراهية بحرق الضحايا المباشرين لأعمال العنف العنصري والمذهبي فحسب، بل إنها تتهددنا جميعا. وفي نهاية المطاف ستبلعنا وتلتهمنا نيران الكراهية التي يعمل الغوغاء على تأجيجها الآن، ما لم نوحده صفوفنا ونقول بصوت واحد أننا أيضا أفارقة، وأننا أيضا عرب، وأننا أيضا آسيويون، وناطقون بالاسبانية، وأوروبيون، ونحن أيضا مسلمون ويهود ومسيحيون وهندوس وبوذيون ونحن أيضا شعوب أصلية، ونحن أيضا آدميون. فتقدمنا وإنسانيتنا وأرواحنا مهددة عندما يتهدد الخطر تقدم الآخرين وإنسانيتهم وأرواحهم.

لقد تهاونت أمم العالم، لفترة طالت أكثر من اللازم، عندما غرست بذور النزاع الطائفي والصراع الأثني ثم تركت لتنتشر كالنار في الهشيم. ونأمل أن نكون قد شهدنا، في السنوات بل الشهور بل حتى الأيام الأخيرة، ما فيه الكفاية لكي يهزنا ويخرجنا من شعورنا بالرضا ويجبرنا على التماس أكثر السبل فعالية للعمل سويا لكفالة أن يصبح التعصب العنصري والديني والاثني، أثناء حياتنا، من الأشياء التي آلت إلى ذمة الماضي. ويعلمنا التاريخ ما هو المصير الذي ينتظرنا إذا ما أخفقنا في ذلك.

ونحن نحتفل اليوم بافتتاح سنة هامة. فقد دفع السكان الأصليون في جميع أنحاء العالم ثمننا باهظا لتطوير ما يدعى اليوم بالحضارة. لقد خضع الكثير منهم للاستعمار وتعرضوا للتشريد والتهميش واليوم، يعيش البعض منهم كأقليات في أراضيهم. والبعض الآخر لا يزال خاضعا للاستعمار. وبالنسبة لكثير منهم، فإن مجرد بقائهم وبقاء ثقافتهم يعد إشادة ملحوظة بهم وبحيوية ثقافتهم. ويمكن للمرء أن يتخيل بسهولة مدى الفائدة التي كان العالم سيحنيها لو كان التقاء السكان الأصليين بالمجتمعات قد تم بطريقة نزيهة ومنصفة، كلقاء للاكتشاف المتبادل بدلا من لقاء الغزاة.

ونحن لا ننادي بعودة عقارب الساعة إلى الوراء، ولا نعتقد أيضا أن حالة السكان الأصليين ستكون أفضل لو أنهم عاشوا في عزلة دون تفاعل مع الثقافات والشعوب الأخرى. وبدلا من إمعان النظر في الماضي إلى ما لا نهاية، نفضل التطلع إلى المستقبل لنكفل عدم تكرار أخطاء الماضي، وبالتالي نعتقد أن السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم تتيح فرصة للتفكير مليا في الماضي ولبناء المستقبل.

ويسرنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار A/47/L.33، ونحث بكل تأكيد على اعتماده بتوافق الآراء. ونسلم في الوقت ذاته بعدم وجود قرار يتسم بالكمال أو يغطي جميع جوانب أي موضوع. وبالتالي، فنحن على استعداد للتعاون مع الآخرين في القيام بأكثر مما طلبه القرار، وأن نسعى إلى تعزيز السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، والمساعدة في تطوير أبعادها الجوهرية البالغة الأهمية.

وفي هذا المضمار، نؤيد فكرة وجود آلية تنسيق للأنشطة التنفيذية التي يمكن أن تستمر بعد سنة ١٩٩٣. ونؤيد أيضا فكرة استحداث آلية توفر للسكان الأصليين صوتا أقوى داخل المجتمع الدولي، والوسائل التي تساعد على تحديد أولوياتهم الإنمائية الخاصة وتلبية احتياجاتهم.

ولا يزال لدى الشعوب الأصلية الكثير مما يمكن أن تسهم به في تفهمنا للعالم الذي نعيش فيه. فنحن جميعا نتشاطر نفس الأرض ونفس المحيطات والأنهار والبحيرات، ونفس الجو. وليس لأحد منا أن يدعي بأنه يحتكر المعرفة أو الشفقة. وفي أراض كثيرة يعيش فيها السكان الأصليون الآن كأقليات ديمغرافية كانت معرفة وشفقة أجدادهم سببا مكن المستوطنين الأوائل الوافدين من مناطق أخرى من البقاء والازدهار بعد ذلك، وفي النهاية، توسيع رقعة تواجدهم في بيئاتهم الجديدة.

ونادرا ما تم تعويض السكان الأصليين، إن كان قد عوضوا على الإطلاق، عن ما نعتقد عن صواب، أنه حقوقهم في الملكية الفكرية. ومن الطبيعي أن دراسة هذا الموضوع لن تكون سهلة. وسيتعين تناول هذا الموضوع بالتفكير المتأن والتحليل الدقيق للتوفيق بين المصالح المتضاربة عموما لما يمكن أن نسميه حقوق الملكية الفكرية للمجموعة ولل فرد. وتخطر على ذهن فوراً أسئلة كثيرة، بل وسيطرح المزيد عند النظر عن كثب في هذا الموضوع. ومع ذلك، نعتقد أن هذا موضوع مناسب للنظر فيه في وقت ما أثناء السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم.

ويسعدنا أن الكثير من الممثلين الموقرين للسكان الأصليين قد انضموا إلينا هنا في الأمم المتحدة اليوم، وهي مناسبة طال انتظارها. والاعتراف هو الخطوة الأولى في رحلة طويلة علينا جميعا أن نقطعها معا، وستكون رحلة اكتشاف متبادل ومشاركة متبادلة. وأثناء السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، على كل منا أن يكتشف عن الآخر كل ما يستطيع. وعلينا جميعا أن نلتزم بجعل هذه السنة مجرد خطوة في مسار عملية طويلة الأجل. وهذا ما نأمل أن يكون تعاملنا متبادلا فيما بيننا، هذه هي الرسالة التي نأمل أن تنتقل من هذا المبنى إلى كل ركن من أركان المعمورة، أو ما يطلق عليه بعض السكان الأصليين بحصافة "إلى الاتجاهات الأربعة".

السيد أوردجونيكيدزي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الجلسة التي تعقدها الجمعية العامة اليوم والمكرسة لبدء سنة الأمم المتحدة الدولية للسكان الأصليين في العالم، يُضطلع بأول، بل وأهم، تقييم لجهود المجتمع العالمي المبذولة من أجل قضية بعث ما يسمى بالشعوب الصغيرة. إلا أنه لا بد لنا أن نعترف اليوم، بعد مضي أكثر من ٢٠ سنة على قيام الأمم المتحدة بمواجهة هذا الموضوع صراحة لأول مرة في تاريخها، إننا جميعاً لم نبذل سوى القليل لضمان أن تحتل الشعوب الأصلية، بتاريخها الفريد وثقافتها المتميزة والبالغة الثراء وتقاليد العريقة، مكانها اللائق في أسرة شعوب العالم.

ومع ذلك فإن تلك الشعوب التي استوطنت أقاليم شاسعة في كل قارة من قارات العالم منذ عصور مضت كانت، على وجه التحديد، أول من عانى من الآثار السلبية التي ترتبت على الحضارة المتعدية، والاستيعاب القسري، بل والطرده من مواطنها والإبادة الجسدية. ومما يؤسف له، أنه حتى في هذه الأيام ما زالت هذه الشعوب على وجه التحديد تتعرض في حالات كثيرة للتمييز المباشر والقمع، وتشهد، أكثر من غيرها، الاعتداء على حقوقها المشروعة. وهذا يعني أنه في عصرنا المستنير - عصر الإنجازات العلمية والثقافية البارزة وغزو الفضاء الخارجي والتحويلات السياسية والاجتماعية الاقتصادية العميقة، العصر الذي أنهت فيه الدول الحرب الباردة وشرعت في السير على طريق السلم والتعاون - لا يزال السكان الأصليون الذين يقارب عددهم الآن ٣٠٠ مليون نسمة، على هامش التطور العالمي.

لقد اتسمت الجهود المبذولة في مختلف بلدان العالم ومناطقه للحفاظ على الشعوب الصغيرة وإشراكها في حياة المجتمع بالتشتت وعدم التنسيق إلى حد بعيد، بالإضافة إلى أن هذه الجهود تبذل في بعض الأحيان دون إيلاء المراعاة الواجبة لمصالح تلك الشعوب ذاتها. ولذلك، وبطبيعة الحال، عجزت هذه الجهود عن تغيير حالة السكان الأصليين في كوكبنا ككل. ولهذا السبب، يمكن للأمم المتحدة، بل وينبغي لها في هذه الحالة، شأنها شأن الكثير من المشكلات الدولية الهامة الأخرى، في اعتقادنا، أن تؤدي دورها الرائد كمركز لتنسيق التعاون الدولي.

ومع ذلك، لا بد أن نقر، مع الارتياح، بأنه فيما يتعلق بتهيئة الأسس اللازمة لحل هذه المشكلة، لم تقف الأمم المتحدة ساكنة. وعلى الرغم من أن الأعمال المتعلقة بمشروع الإعلان العالمي الخاص بحقوق

السكان الأصليين ظل يتعثر لمدة تقارب العشر سنوات، فإنها توشك على الاكتمال حاليا، كما يتوقع أن تعتمد الجمعية العامة الإعلان المذكور في دورتها الثامنة والأربعين في السنة المقبلة. وباعتماد ذلك الإعلان على الصعيد الدولي، ستنشأ معايير دولية تكفل الظروف المهيئة لتطور السكان الأصليين تطورا حرا متميزا، وستتقرر معايير متحضرة بحق تحكم سلوك الدول إزاء هؤلاء السكان وإزاء مصالحهم السياسية والاقتصادية وغيرها من المصالح.

ويرى الوفد الروسي أن الاحتفال بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم ينبغي أن يكون عاملا قويا من عوامل الإسراع بإيجاد حل لمشكلات السكان الأصليين، وأن يساعد أيضا، تحقيقا لهذه الغاية، على استرعاء اهتمام الدول - فضلا عن المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع عموما - بطريقة مركزة وبنّاءة إلى أقصى حد، للتأثير على حياة هؤلاء الناس. ولقد أصبح وفد الاتحاد الروسي أحد مقدمي مشروع القرار المتعلق بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، ١٩٩٣، ويتطلب موضوع السنة - ألا وهو "السكان الأصليين - مشاركة جديدة" - إقامة علاقات مع السكان الأصليين، على أساس إيجابي، مع المراعاة التامة لاحتياجاتهم في مجال التنمية، وضرورة الاستغلال الشامل للمساهمات التي يمكن أن تقدمها مجتمعات السكان الأصليين لتأمين التنمية الوطنية المستقرة.

وفي الاتحاد الروسي، يوجد إحساس شديد للغاية بالمشكلة الناشئة عن حالة السكان الأصليين. ففي ظل الدولة السوفياتية وسياساتها الوطنية التي تتمثل ثمارها الآن في عَقْدُ متشابكة من المواجهات والصراعات الدموية بين العناصر الإثنية المختلفة - كانت مصالح السكان الأصليين موضع تجاهل شبه مطلق. ولكن الاتحاد الروسي يمثل وطنا لـ ٣٤ شعبا من الشعوب الصغيرة عددا، والتي يبلغ مجموع أفرادها أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة. ونتيجة لذلك، لم يستفد هذا الجزء الهام إلى حد بعيد من سكان بلدنا، من ثمار الحضارة التي كان له كل الحق في أن يتوقعها، وليس هذا فحسب، بل على العكس من ذلك شعر هؤلاء الناس أنهم على هامش التطور الاجتماعي، وأنهم في وضع السكان الأصليين المحرومين من أي حقوق. ولم تعان المناطق التي اعتادت أن تعيش فيها الشعوب الصغيرة عدديا من تأخير التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية فحسب، بل من تأخير التنمية الاقتصادية أيضا. وطوال عقود من الزمن، استغلّت مواردهم المعدنية وموادهم الخام ومواردهم من الطاقة وغير ذلك من الموارد بكل تبذير، ناهيك عن

استلابها. وهذا الاستغلال لم يؤد إلى تعويق النمو الاقتصادي في هذه المناطق فحسب، بل أدى أيضا في عديد من الحالات، وبعد استنفاد الاحتياطات جزئيا، إلى ضرر اقتصادي وبيئي خطير، يتعذر إصلاحه في بعض الأحيان. وقد خلّفت العقود السابقة التي شابها إهمال شبه كامل من الدولة لمصير الجماعات السكانية الصغيرة العدد في بلدنا، تركة ثقيلة لا يُحتمل أن نجد لها علاجا في المستقبل القريب، وبخاصة على ضوء التعقيدات الراهنة القائمة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك، فمنذ الأيام الأولى فعلا لقيام الاتحاد الروسي، تحركت روسيا بكل نشاط، عن طريق قرارات اتخذها مجلس السوفيات الأعلى ورئيس جمهورية روسيا، لرفع المظالم التاريخية، لكي يتسنى للسكان الأصليين في بلدنا أن يصبحوا سادة حقيقيين لوطنهم، ويحصلوا على فرصة لاستغلال ثرواتهم، ويرسوا أسس حياتهم فوق أرض هذا الوطن. وأصبح من المعتاد أن تمنح الدولة الروسية الآن، بعد أن شرعت في وضع مفهوم التنمية الاجتماعية الاقتصادية للأقاليم التي تسكنها الشعوب الصغيرة عدديا، أولوية غير مشروطة لمصالح وتطلعات السكان الأصليين أنفسهم. وهذا ينطبق بالمثل على المشكلات المتعلقة بتطورهم الثقافي وتنميتهم البشرية، وعلى المسائل الدينية والثقافية والتربوية وغيرها من المسائل.

وفي أعناقنا جميعا، نحن أفراد المجتمع العالمي - مجتمعين وفرداى - دَيْن لأولئك الناس الذين لا مفر من أن نسميهم، للأسف، الشعوب الصغيرة. ولذلك، ينبغي لنا جميعا ألا نعتبر بدء السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم مجرد تاريخ هام في التقويم الحاوي للأحداث الدولية، وألا نعتبره أيضا سببا للرضا عن النفس. ينبغي أن تكون هذه السنة الزاخرة بجهود عملية ملموسة مضطلع بها على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، فترة تخصص للالتفات الجدي إلى احتياجات أولئك الذين نسيناهم دون وجه حق، أولئك الذين لم يتركوا ليعيشوا بل أرغموا على مجرد التكيف مع حياة الآخرين. ونحن مقتنعون بأن هذا الهدف النبيل سيمكّن المجتمع العالمي من التغلب على العقبات الحتمية التي تعترض هذا الطريق، وبأن الملايين من أشقائنا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، الذين يعيشون في أقصى الشمال أو أقصى الشرق من كوكبنا، سيتمكنون، بفضل جهودنا المشتركة، من أن يعيدوا اكتشاف أنفسهم وأصواتهم المميزة ضمن مجتمع البشر الذي يسمونه الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/47/L.33. وقبل أن أدعو ممثلة بنغلاديش، التي تود أن تتكلم لتعليل التصويت قبل التصويت، اسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لهما يسعد وفدي أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.33، والمعنون "السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، ١٩٩٣". ونحن نقدم على ذلك من منطلق فهمنا أن مصطلح "السكان الأصليين"، على النحو المشار إليه في النص، لا ينطبق إلا على السكان الأصليين في منطقة معينة، ولا ينطبق على أي مجموعة أو مجموعات أخرى من الناس. كما نود أن نذكّر في هذا المقام بما أشار إليه رئيس الجمعية العامة في بيانه في مراسم افتتاح السنة الدولية عندما قال:

"ونحن نستخدم عبارة 'السكان الأصليين' لأنهم كانوا أول من عاشوا على أرضهم منذ مئات

السنين أو حتى آلاف السنين". (A/47/PV.82، ص ٦)

واستنادا إلى فهم المصطلح بهذا الوضوح الشديد، سيسعد وفدي أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المطروح علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/47/L.33، المعنون "السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم - ١٩٩٣".

أعطي الكلمة الآن لمدير مكتب شؤون الجمعية العامة.

السيد سوخودريف (مدير مكتب شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/47/L.33، التي تطلب فيها الجمعية العامة إلى منسق السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم أن يقوم، في حدود الموارد المتاحة، وفي أيام العمل الثلاثة السابقة للدورة الحادية عشرة للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، باستئناف عقد الاجتماع التقني المشار إليه في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٦ بغية الانتهاء من مداولاته واستكمال تقريره.

وينبغي ملاحظة أن متطلبات خدمة المؤتمرات المتعلقة بعقد الاجتماع التقني قد تصل إلى ٩٨ ٠٠٠ دولار للتكلفة الشاملة. ويغطي هذا المبلغ إصدار الوثائق قبل الدورة وأثناءها وبعدها، والترجمة الشفوية للاجتماعات الستة باللغات الست. ومع ذلك، وكما جرت العادة، فمن المفترض أن توفير الاعتمادات اللازمة للاجتماعات الإضافية التي قد يؤذن بها بعد اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة - يمكن إقراره شريطة أن يتفق عدد الاجتماعات والمؤتمرات وتوزيعها في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ونمط الاجتماعات في الأعوام السابقة.

وعلى هذا الأساس، من المقدر أنه إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/47/L.33، فلن يتطلب ذلك أي موارد إضافية لتغطية تكاليف خدمة المؤتمرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار

A/47/L.33؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.33 (القرار ٧٥/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن انتهاء مراسم افتتاح السنة الدولية للسكان الأصليين

في العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥